

كايروس فلسطين

# نداء الفضح

معاً  
نحو

سنة  
اليوبيل



كايروس فلسطين

# نداء الفصح

معاً  
نحو

سنة  
اليوبيل



- ٤ • المقدمة  
هند خوري، الأمين العام - كايروس فلسطين
- ٨ • الأسبوع الأول - رُوحُ الرَّبِّ عَليَّ  
دعوة للعمل هي دعوة للرجاء!  
سيادة المطران ميشيل صباح
- ١١ • الأسبوع الثاني لِأُبَشْرَ الْمَسَاكِينِ  
صليب الظلم - تأملات عيد الفصح  
سيادة المطران ثيودوسيوس "عطا الله حنا"
- ١٥ • الاقتصاد الفلسطيني: تدمير... تشويه... إلحاق... هيمنة!  
نصار إبراهيم - مركز المعلومات البديلة
- ٢١ • الأسبوع الثالث - لِأُنَادِيِ لِمَآسُورِينَ بِالْإِطْلَاقِ  
القوانين والإجراءات الإسرائيلية تنتهك حقوق أطفالنا  
الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين
- ٢٨ • الأسبوع الرابع - لِأُنَادِيِ لِلْعُمِّيِّ بِالْبَصْرِ  
الصهيونية المسيحية بأعين فلسطينية  
القس الدكتور منذر اسحق
- ٣٣ • النظر في الهاوية: آثار عقد من الإغلاق على غزة وأهلها  
مركز الميزان لحقوق الإنسان
- ٣٧ • الأسبوع الخامس - أُرْسِلَ الْمُتُنَسِّحِينَ فِي الْحُرِّيَّةِ فِي فِلَسْطِينَ  
مشروع الاستيطان الاسرائيلي  
معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)
- ٤٣ • الأسبوع السادس - أُرْسِلَ الْمُتُنَسِّحِينَ فِي الْحُرِّيَّةِ فِي إِسْرَائِيلِ  
المحبة تُحرر من سجن الكراهية  
القس الدكتور يوحنا كتناشو
- ٤٧ • اضهاد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل  
مركز بديل
- ٥٢ • الأسبوع السابع - إعلان سنة الرب الصالح  
إفلات إسرائيل من العقاب ضرورة ملحة  
مؤسسة الحق لحقوق الإنسان
- ٥٥ • وقفة حق - سنة الخلاص  
القس الدكتور ميري الراهب
- ٥٩ • دعوة للإنضمام للحركة



”رُوحُ الرَّبِّ عَلَيَّ،  
لَأَنَّهُ مَسَحَنِي  
لأُبَشِّرَ الْمَسَاكِينَ،  
أَرْسَلَنِي لِأَشْفِيَ الْمُنْكَسِرِي الْقُلُوبِ،  
لأُنَادِيَ لِلْمَأْسُورِينَ بِالْإِطْلَاقِ وَلِلْعُمَى بِالْبَصَرِ،  
وَأَرْسَلَ الْمُنْسَحِقِينَ فِي الْحُرِّيَّةِ  
وَأَكْرَزَ بِسَنَةِ الرَّبِّ الْمَقْبُولَةِ“  
(إنجيل لوقا ٤: ١٨ - ١٩)



## المقدمة

بقلم: هند خوري

الأخوات والأخوة الأعزاء



عيد الفصح هو الوقت المناسب للمضي إلى مدينة القدس، حيث أظهر السيد المسيح محبته اللامتناهية لجميع الناس. لقد خلصنا من الخطيئة من خلال تضحيته التي لا تقدر، وجعلنا جميعا نستحق الحياة من خلال حضوره الإنساني. ورفعنا من خلال موته وقيامته لكي نكون متحدين معه، إذا اخترنا ذلك.

أكثر من أي شيء آخر، هذا هو "الإنسان الجديد الذي يسمو بروحه حتى يبلغ محبة كل أخ وأخت له في هذه الأرض" (كايروس فلسطين ١٠) هذه المحبة التي نحن بحاجة ماسة لها اليوم. تحتاج هذه الأرض المقدسة المتألمة إلى أن تبرا من جراح العنف والتطرف الأعمى وقوى القهر والموت المدمرة. إننا بحاجة معا إلى أن نتمكن بالحب والحقيقة لكي ندرج حجارة الظلم وتحقيق الحرية والكرامة للمظلومين والمضطهدين.

ولا زلنا نحن أبناء الشعب الفلسطيني والسكان الأصليين لهذه الأرض المقدسة، نبحث عن الخلاص من الظلم والاحتلال بعد قرن من الكفاح من أجل الحياة بكرامة. وإن الأمل في السلام الذي ننشده جميعا في هذا الجزء من العالم، لا يلوح في الأفق. ولا زالت إسرائيل لسوء الحظ، تصر على مواصلة حصارنا من خلال التوسع الاستعماري الاستيطاني، والاستيلاء على مواردنا الطبيعية، وحرماننا من الحريات الأساسية والحقوق التي وهبها الله، من أجل تفرغ الأرض من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين.

بدأ التصعيد الأخير للعنف في المدينة المقدسة في تشرين الأول عام ٢٠١٥. وهذه ثورة جيل جديد من الشبان الفلسطينيين الذين يحتجون ويقفون في وجه التمييز المؤلم، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والاعتقالات غير القانونية والقمع اليومي والإذلال. وقد أدت هذه الموجة الجديدة من العنف إلى مقتل أكثر من ١٨٠ فلسطينيا و ٢٨ إسرائيليا بحلول نهاية شباط ٢٠١٦. وفي الوقت الذي نعبر فيه عن حزننا للخسائر في الأرواح، ندين العقاب الجماعي الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، الذي جلب المزيد من الدمار والفقر والخراب واليأس إلى أربعة مليون فلسطيني يعيشون في القدس الشرقية المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة المحاصرين؛ ولم يدخر حتى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٨ سنة. ومن الواضح أن الاحتلال يصر على ترويع وشل جيل كامل من الشباب الفلسطيني، حتى لا يتمكنوا أبدا من رفع رؤوسهم للاعتراض على القمع والإذلال. ما زالت القدس بعيدة عن متناول المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين لأداء فريضة الحج والصلاة، إلا من





خلال نظام تصاريح يصعب الحصول عليها، وأصبحت أكثر صرامة خلال السنوات العشر الأخيرة. ويواجه المسيحيون لدى وصولهم البلدة القديمة في القدس، حتى الذين يحملون تصاريح، حواجز الطرق والبوابات المغلقة للمدينة المقدسة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية. ويبدو أن الإسرائيليين المسلحين بحجة الأمن، مصممين على تدمير روح عيد الفصح، ليس من خلال فرض المواجهات والعنف فقط، وإنما من خلال حرماننا من الاستمرار في ممارسة تقاليدنا المسيحية التي حافظنا عليها في فلسطين منذ قرون، رغم آلاف السنين من الاحتلال والحروب.

لن نتوقف نحن المسيحيون الفلسطينيون عن السعي إلى الخلاص الذي وُعد لنا من خلال صلب وقيامة السيد المسيح في القدس: الخلاص من خمسة عقود من الاحتلال الطويل في أرضنا؛ الخلاص من الحداد والحزن الذي نشعر به مع كل فلسطيني قتل، أو معتقل في السجن أو طرد من وطنه. وإننا كأهل إيمان وضمير، نتمسك بالوعد بالحياة بكرامة.

ويصادف الاحتفال بعيد الفصح الذكرى التاسعة والأربعين لاحتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. ويدعو سفر اللاويين (١١:٢٥-١٢)، في العهد القديم المؤمنين للاحتفال بيوبيل العام الخمسين كعام للخلاص، عام وقفه حق، ولحظة خاصة لكي يرفع الصالحون الصوت، إلى جانب العدالة، ومن أجل تعزيز السلام والمصالحة الحقيقية. ويسترشد نداء عيد الفصح هذا بالكتاب المقدس:

”رُوحُ الرَّبِّ عَلَيَّ،  
لأنَّهُ مَسَحَنِي  
لأُبَشِّرَ الْمَسَاكِينَ،  
أرْسَلَنِي لِأَشْفِي الْمُنْكَسِرِي الْقُلُوبِ،  
لأنَّ دَيْ لِمَأْسُورِينَ بِالْإِطْلَاقِ  
وَلِلْعَمِيِّ بِالْبَصَرِ،  
وَأرْسَلِ الْمُنْسَحِقِينَ فِي الْحُرِّيَّةِ،  
وَأَكْرِزْ بِسَنَةِ الرَّبِّ الْمَقْبُولَةِ“ (لوقا ٤: ١٨ - ١٩)

وإننا ندعو إخواننا وأخواتنا من أجل الاحتفال بعيد الفصح حتى عيد العنصرة، إلى الاشتراك معنا في الصلاة خلال سبعة أسابيع، نسترشد بتأملات لاهوتية وتقارير مهنية. ولترفع نحن جميعا، الرعايا والمعاهد الدينية والمنظمات والأفراد صوت العدالة كما دعت إليه وثيقة حق- كايروس فلسطين؛ والإصرار على المساءلة والتحرر لكل من المظلوم والظالم.

وفي هذا النداء يدعو غبطة البطريرك ميشيل صباح إسرائيل والعالم لرؤية إنسانية جديدة تجلب الحرية والأمن للجميع. ويذكرنا المطران عطا الله حنا كيف أن الشعب الفلسطيني ما زال ينتظر القيامة والخلاص من الاحتلال والظلم.



ويصف نزار إبراهيم من مركز المعلومات البديلة (AIC) في بيت ساحور التدمير المنهجي للاقتصاد الفلسطيني وتعرضه لهيمنة الإسرائيلية.

وتصف مؤسسة الدفاع عن الأطفال في فلسطين (DCIP) الظروف اللانسانية والانتهاكات الصارخة لحقوق الأطفال الفلسطينيين من خلال الاعتقال والتحقيق والتعذيب.

ويلقي القس الدكتور منذر إسحاق الضوء على المسيحية الصهيونية من خلال عيون فلسطينية.

ويشترك مركز الميزان لحقوق الإنسان من غزة معنا في تجربة واحدة من أكبر الكوارث البشرية: الحياة في غزة. هذا الشريط المعزول من الأراضي على ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث يواجه الفلسطينيون ظروفًا معيشية مدمرة، وعدم قدرة على إعادة الإعمار في ظل ظروف الحصار وثلاث حروب متتالية دون مبالاة من المجتمع الدولي.

ويصف معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) "المشروع الاستيطاني الإسرائيلي" الذي قد يؤدي إلى دولة فلسطينية صغيرة ومجزأة مصممة لخدمة المصالح الاستعمارية الإسرائيلية، بعيدا عن العدالة والحياة الكريمة للفلسطينيين.

ويقدم القس الدكتور يوحنا كتناشو بصورة جميلة قوة الحب التحرري الذي لا يمكن بدونه بناء السلام أو التغلب على الخوف أو العثور على أي أمل.

ويتتبع مركز بديل أوضاع اللاجئين، ويخبرنا بقصص ملايين الفلسطينيين المشردين داخليا، وطرق معاملة الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل معاملة من الدرجة الثانية. ولا يُعرف إلا القليل عن أشكال التمييز المأساوي التي يعيش في ظلها الفلسطينيون في ما يسمى بـ "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط".

وتذكرنا مؤسسة الحق، منظمة حقوق الإنسان في رام الله، بمسؤولية المجتمع الدولي؛ وبعدها القرارات التي صدرت؛ وعدد القوانين الدولية التي انتهكت؟ ولقد حان الوقت لمساءلة سلطة الاحتلال والمجتمع الدولي على ما يجري في فلسطين!

وأخيرا، يقدم لنا القس الدكتور متري الراهب مفهوم السنة الخلاصية "سنة الرب المقبولة" وخلفيتها وتفسيرها في الكتاب المقدس، بعد ما يقرب من خمسين عام تحت الاحتلال، لذلك فهو يطالب الشعوب العربية والإسلامية والغربية "بوقفه حق" قبل فوات الأوان.



ونحن نقدم لكم هنا أيها الإخوة والأخوات الأعزاء، وجهات نظر مختلفة للحقيقة، ونذكر باللاهوت التي يمكن أن يؤدي إلى التحرر والعدالة والكرامة والأمن للجميع. ونحن نسعى إلى كل ما هو نبوي في كل واحد منا، من أجل النضال لما نعتقد أنه صحيح. وإننا نسعى أيضا إلى شجاعة من شأنها فضح الاتهامات الباطلة ورفض الأنماط الجارية في تجريم الضحية وتحويل المجرم إلى ضحية، أو إطلاق الاتهامات بالإرهاب ومعاداة السامية، أو استبدال اللاهوت لإخفاء الظلم وغرس الخوف.

فلنعمل من أجل تعزيز الحقيقة والحياة والفرح. ولنشارك معا في هذه الحملة من أجل المحبة والعدالة. دعونا نعمل باستمرار من أجل السلام والمصالحة الحقيقية. دعونا نشارك في العمل لخلاص إنسانيتنا المشتركة.

متمنيا لكم جميعا، أيها الإخوة والأخوات الأعزاء، التجدد والولادة الجديدة في عيد الفصح.

هند خوري

الأمين العام - كايروس فلسطين





# الأسبوع الأول - رُوحُ الرَّبِّ عَلَيَّ

## دعوة للعمل هي دعوة للرجاء !

### سيادة البطريك ميشيل صباح



لقد قام المسيح. نؤمن بهذه القيامة ونفرح بها، وفي مأساتنا الفلسطينية الإسرائيلية التي لا تنتهي قيامة أيضا. ويمثل الفرحة بالمسيح القائم من بين الأموات قوة الحياة التي تنتصر على الموت والخطيئة.

قال السيد المسيح لتلاميذه قبل موته: ”إن سيد هذا العالم آت، وليس له يد عليّ“ (يوحنا ١٤: ٣٠). وسيد هذا العالم هو الآن حاضر هنا في مأساتنا، لكننا نؤمن أيضا كما أخبرنا السيد المسيح: ”ليس له يد عليّ“ ولا علينا أيضا. إنه يستطيع قتل الجسد، ولكنه لا يستطيع أن يقتل الإنسان الذي خلقه الله.

إن حال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في جوهره في طريق مسدود منذ سنوات، لا يوجد ضوء في هذا النفق العميق الذي نعيش فيه. فالإرادة الإسرائيلية واضحة: لا فلسطين ولا سلام، والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية للمستوطنات والمستوطنين، وإبقاء الفلسطينيين في معزل في ظل سلطة فلسطينية.

إن الوضع لا يطاق: لا توجد حرية ولا كرامه ولا اقتصاد طبيعي، وهناك إذلال يومي على الحواجز، حيث يملك الجندي الإسرائيلي تفويضا مطلقا لإذلال الفلسطيني، وحتى قتله لأقل شعور بالخطر.

لا يعرف الفلسطينيون ماذا يفعلون. هناك في الانتفاضة الحالية من يريد الانتقام. يذهب لكي يُقتل ويُقتل. يفعل ذلك بسبب اليأس: غياب الحرية والكرامة، وأحيانا عدم وجود بيت أو خبز.

رسالتنا في عيد الفصح في مثل هذا الوضع اليأس هي ”نداء الفصح“. صرخة توجه إلى السلطات الإسرائيلية: غيروا رؤيتكم، ولتكن هذه الرؤية إنسانية. إن أمنكم يعتمد على هذه الرؤية الواسعة التي تنظرون بها إلى الفلسطيني كإنسان وليس كشخص يجب أن يُسحق أو أن يتلاشى.

حرروا أنفسكم من هذه الرؤية الخاطئة، توقفوا عن إرسال المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية، تشاركوا مع الفلسطينيين بالأرض. احتفظوا بالأرض التي احتلت عام ١٩٤٨ والتي تمثل ٧٨٪ من فلسطين التاريخية، وارجعوا للفلسطينيين الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ وهي تمثل ٢٢٪.



إذا أردتم أن تصبح الأرض إنسانية، وأن تجعلوا الأرض مكانا للإنسان ولله، عليكم أن تغيروا من رؤيتكم، وأنتم من الغامنين اذا حققتم السلام لأنفسكم ولللسطينيين.

أيها الفلسطينيون عليكم التحلي بالصبر. وأنت الذي تذهب لكي تموت وتُقتل، حافظ على حياتك. لا ممت ولا تُقتل. اسمع ما يقوله الكتاب المقدس: "لَا أَمُوتُ بَلْ أَحْيَا" (المزامير ١١٨: ١٧). إن فلسطين والسلام والعدالة بحاجة إليك حيا. لا تشعر باليأس فأنت تؤمن بالله. إن الله عز وجل عظيم، وأكبر من كل القوى الدنيوية.



ثق بالله رغم أن زمنه طويل. حاول أن تحقق الكرامة في حياتك اليومية، رغم كل الذل والقهر الذي يفرضه الإسرائيليون عليك. وإن أفضل مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، هي أن تبقى على قيد الحياة، وأن تؤمن بالكرامة التي منحك إياها إلهك.

أيها الإسرائيليون... جميع أولئك الذين لديهم رؤية صحيحة، ساعدوا حكومتكم على رؤية ذلك. ساعدوا أبناء شعبكم على أن ينظروا إلى الفلسطينيين بأنهم ليسوا إرهابيين، وإنما أشخاص حرموا من حريتهم وكرامتهم من قبل الإسرائيليين. إنهم يريدون الحرية والاستقلال، ولا يريدون القتل، وهم قادرون على العيش بسلام معكم جنبا إلى جنب. إن أمنكم هو من أمنهم. إذا عاش الفلسطينيون بحرية واستقلال، سيكون ذلك حماية لكم، وطريقة من أجل احتضانكم والترحيب بكم في جميع أنحاء العالم العربي.

أيتها الحكومة الإسرائيلية، أصغ إلى كلمة الله الذي يريد السلام، ويتحدث عن السلام، ويستمع إلى الفقراء والمضطهدين: ”إني أسمع ما يتكلم به الله، لأن الرب يتكلم بالسلام“ (مزمو ٨٥: ٨)، ”الأبرار صرخوا والرب سمعهم، ومن جميع مضايقتهم أنقذهم. الرب قريب من منكسري القلوب ويخلص منسحقي الأرواح“ (مزمو ٣٤: ١٧ - ١٨).

إنه عيد الفصح. وفصح اليهود هو ذكرى الخروج. فقد قال موسى لفرعون: ”أطلق شَعْبِي“ (خروج ٥: ١) من العبودية إلى الحرية. واليوم، يقول موسى والرب لكم: ابحثوا ثانية عن حريتكم، من خلال إعطاء الحرية للشعب الفلسطيني الذي ما زال تحت احتلالكم: ”حرروا الشعب الفلسطيني من احتلالكم“.

أيها القادة الفلسطينيون حافظوا على مواقفكم واستعدادكم لصنع السلام. إن مواقفكم صعبة في مواجهة ثورة الشعب. وأنت أيها الشعب الفلسطيني يجب عليك أن تقاوم مقاومة تساعد قادتك من خلالها، وتساعد الإسرائيليين أنفسهم على وضع حد للاحتلال. أنت شعب تطالب بحريتك وأرضك واستقلالك. أنت لا تهدف إلى قتل الإسرائيليين، وإنما تهدف إلى استعادة حريتك وكرامتك. ويدعوك منطق الحياة والإنسانية إلى أن تقاوم وأن تعمل بإصرار على استرجاع حقوقك، لكي تكون إنسانا يتمتع بما وهبك الله، كما وهب كل إنسان على وجه الأرض.

إن عيد الفصح لربنا يسوع المسيح هو القيامة بعد الألم والموت. وإننا نؤمن أن معاناتنا منذ أجيال سيكون لها قيمة خلاصية. ونؤمن بأن حياتنا في ضوء القيامة ستبهرنا وتبهر الإسرائيليين من أجل وضع حد لمأساتنا. يؤكد الرب يسوع المسيح القائم من الموت ويخبرنا: ”تعاونون الشدة في العالم، ولكن ثقوا أي قد غلبت العالم“ (يوحنا ١٦: ٣٣). لقد قام المسيح، ونؤمن بذلك، وبالرب القائم نجدد حياتنا وإيماننا وقوتنا.

البطريرك ميشيل صباح: هو البطريرك الفلسطيني الاول للكنيسة اللاتينية في الاراضي المقدسة عينه البابا يوحنا بولس الثاني في ١٩٨٧ وخدم الرعية والوطن محليا وعالمياً، حتى استقالته في عام ٢٠٠٨. دراساته العليا في فقه اللغة العربية. علم اللغة العربية وقام بمهام رعية مختلفة. عام ١٩٨٠ عين رئيساً لجامعة بيت لحم. عام ١٩٩٩ كان رئيساً للمؤسسة الدولية المعروفة باسم ”سلام المسيح“ أو Pax Christi. البطريرك صباح أحد كاتبي وثيقة ”وقفة حق - كايروس فلسطين“، ويعمل في مجال الحوار بين الأديان ويؤمن بالتعددية والمساواة والحفاظ على كرامة الانسان.



## الأسبوع الثاني لأبشّر المَسَاكِين

### صليب الظلم - تأملات عيد الفصح

#### سيادة المطران ثيوذوسيو "عطا الله حنا"



نمر بفترة الصوم الاربعيني المقدس واسبوع الآلام وعيد القيامة المجيد. ففي فترة الصوم الكبير نسعى للتوبة والعودة الى الاحضان الالهية من خلال ما تقدمه لنا الكنيسة المقدسة من ليتورجيا وصلوات تقربنا من الله وتسعى لتنقية حواسنا لكي نعاين آلام المسيح وقيامته. وفي اسبوع الآلام نضع امامنا صليب فادينا متأملين في تضحيته وفدائه وما قدمه لنا من اجل تقديسنا وانعتاقنا من الخطيئة. تجسدت محبته على الصليب وقد دفن في قبر بقي فيه لثلاثة ايام وفي اليوم الثالث قام منتصرا على الموت، ولذلك فإننا في الفترة الفصحية المباركة نتبادل التهنتة فيما بيننا قائلين. المسيح قام حقا قام.

ان فلسطين الارض المقدسة هي ارض الصليب والآلام والدفن والقيامة، انها الارض المقدسة التي تجسدت فيها محبة الله نحو الانسان.

فالأحداث المرتبطة بحياة الرب يسوع المسيح ما بين ميلاده وموته ودفنه وقيامته كلها تمت في هذه الارض المقدسة، ولذلك فإنه يحق لنا كشعب فلسطيني مسيحيين ومسلمين ان نفتخر ونتباهى بأن وطننا هو بقعة مقدسة من العالم يكرمها المؤمنون بالله الواحد الاحد من اصحاب الديانات التوحيدية الثلاث، انها ارض الفداء والقداسة وكل زاوية فيها تتحدث عن تاريخها وهويتها الروحية والانسانية والحضارية. المسيحيون الفلسطينيون في اسبوع الآلام يحملون الصليب ويسرون في طريق الآلام في القدس وصولا الى الجلجلة والقبر الفارغ ويحملون الصليب وهم يرفعون الدعاء والصلاة الى المصلوب من اجل تقديسهم ومن اجل ان يمن الرب الاله برحمته وسلامه وعدله علينا.

المسيحيون الفلسطينيون يحملون صليب آلام الرب يسوع المسيح ويسرون به نحو الجلجلة وهم يدركون انهم يحملون ايضا صليباً من نوع اخر وهو صليب الظلم والعنصرية والقهر الذي يتعرض له شعبنا الفلسطيني منذ سنوات طويلة.

انه صليب الاحتلال والممارسات العنصرية وهو صليب يحمله كافة ابناء الشعب الفلسطيني مسيحيين ومسلمين وهم يسرون في طريق آلام لم تتوقف منذ عام ٤٨ و ٦٧ حتى الان.

انهم يعيشون على الرجاء بأن يوم الحرية قادم، وقيامه المسيح وانبلاج نوره المقدس يعزز من قناعاتهم بأن طريق الالام لها نهاية، ولا يمكن لآلام شعبنا ان تستمر. رسالة القيامة لشعبنا الفلسطيني هي رسالة امل ورجاء في هذه الايام العصيبة التي نعيشها فمنطقتنا العربية ملتهبة، والانقسامات الفلسطينية ما زالت مستمرة والاحتلال ممعن في سياساته واستهدافه لمقدساتنا وانساننا وارضنا وهويتنا وحضارتنا.

في عيد القيامة نوّكد بأننا متمسكون بنور القيامة وبيماننا وعزيمتنا وثباتنا وصمودنا لن تُطفئ انوار قيامتنا. اعداؤنا يريدوننا ان نكون في حالة احباط ويأس وقنوط وفي عيد القيامة نقول كما في كل اعيادنا ومناسباتنا بأننا لن نياس ولن نتنازل عن حقنا في ان نعيش بحرية وكرامة في وطننا.

المسيح لم يبق في حالة الموت، ولم يبق في قبره، ولكنه قام، وقيامته هي من اجل سائر ابناء البشر. لم يقم من اجل فئة معينة من الناس دون الاخرى، قام لكي يزيل الحواجز التي تفصل الانسان عن اخيه الانسان، قام لكي يقول للانسان المعذب والمتألم بأنني معك في عذابك وفي آلامك، قام لكي يقول للمضطهدين والمظلومين بأنه يريد ان يزيل الظلم والقمع عنهم لكي ينعموا بالحرية. وقيامته هي رسالة لكل واحد من ابناء شعبنا أنكم تستحقون الحرية وواصلوا نضالكم وسعيكم من اجل نيلها، وكونوا متمسكين بالقيم والاخلاق والمبادئ السامية. قضيتنا هي قضية عدالة وهي قضية شعب مظلوم ومن واجبنا جميعا ان نسعى من اجل دحر الاحتلال وانعتاق شعبنا من كافة الممارسات العنصرية الاحتلالية.







ان وثيقة الكايروس الفلسطينية هي وثيقة امل ورجاء في هذا الزمن الصعب حيث القتل والارهاب منتشر في كل مكان، والشعب الفلسطيني ما زال رازحا تحت الاحتلال، ورسالة الكايروس هي ليست رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني فحسب وانما هي رسالة تتبنى هذه القضية العادلة وتدافع عنها بكل الوسائل السلمية والحضارية والانسانية.

في عيد القيامة كما وفي كافة اعيادنا ومناسباتنا نوكد كمسيحيين فلسطينيين اننا مع شعبنا في نضاله المشروع، اننا مع شعبنا نحو الحرية، واننا منحازون لعدالة قضية شعبنا، فلتكن قيامة الرب يسوع المسيح مصدر بركة وخير ورجاء لهذه الارض المقدسة المعذبة.

ولتكن نهاية طريق آلام شعبنا في الوصول الى الحرية المرتجاة والعيش الكريم بأمان وسلام في وطننا العزيز فلسطين بعيدا عن الاسوار العنصرية والممارسات اللانسانية والقمع والظلم الذي يتعرض له شعبنا. اقمنى من كنائس العالم في فترة الصوم واسبوع الالام والقيامة ان يذكروا شعبنا في صلواتهم وخاصة مدينة القدس مدينة الالام والقيامة والنور.

المطران عطالله حنا: مطران سبسطية ابن الرامة في الجليل. ولد في ١٩٦٥. اكتسب شهرة عالمية بسبب مواقفه المشرفة من أجل القضية الفلسطينية العادلة ومن أجل حرية جميع المضطهدين والمظلومين. وهو كاتب مشارك لوثققة وقفة حق وعضو فعال في عدة مؤسسات وحركات محلية ودولية.



”  
والقدس هي القاعدة الروحية لرؤيتنا ولحياتنا كلها، إذ هي مدينة جعل الله لها مكانة خاصة في تاريخ البشرية فهي المدينة التي تسير إليها جميع الشعوب، وتجتمع فيها على الألفة والمحبة في حضرة الغله الواحد الأحد، بحسب رؤية النبي أشعيا: ” وتكون في آخر الأيام أن جبل بيت الرب يوطد في رأس الجبال ويرتفع فوق التلال، وتجري إليه جميع الأمم... ويحكم بين الأمم، ويقضي للشعوب الكثيرة، فيضربون سيوفهم سكا ورماحهم مناجل، فلا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب بعد ذلك“ ( أشعيا ٢:٢-٥). على هذه الرؤية النبوية، وعلى الشرعية الدولية في ما يختص بالقدس كلها، فيها اليوم شعبان وثلاث ديانات، يجب أن يرتكز كل حل سياسي. وهي أول القضايا التي يجب الاتفاق عليها، لأن إقرار قداستها ورسالتها سيكون مصدر إلهام لحل القضية كلها، وهي قضية ثقة متبادلة ومقدرة مشتركة على بناء ”أرض جديدة“ في أرض الله هذه.

(وثيقة وقفه حق ٥.٩)

## الاقتصاد الفلسطيني: تدمير... تشويه... إلحاق... هيمنة!

نصار إبراهيم - مركز المعلومات البديلة

لم يشهد الاقتصاد الفلسطيني منذ قرون أي حالة استقلال، فقد خضع كغيره من اقتصاديات البلدان العربية للسيطرة والنهب والتدمير طيلة الحكم العثماني الذي استمر أربعة قرون.. ليصبح بعدها تحت انتداب الاستعمار البريطاني على فلسطين، يلي ذلك مباشرة نكبة الشعب الفلسطيني واقتلاع الملايين من أرضهم ليصبح منذ عام ١٩٤٨ خاضعا لسيطرة وهيمنة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، كل ذلك جعل من الاقتصاد الفلسطيني، الضعيف أصلا، هدفا سهلا للتدمير والتشويه الأمر الذي نتج عنه اختلالات بنيوية عميقة.

حين جرى توقيع اتفاقيات أوسلو في ١٣ أيلول عام ١٩٩٣، قيل بأن الضفة الغربية وقطاع غزة سيصبحان "هونغ كونغ"، بمعنى أنهما سيشهدان إزدهارا اقتصاديا هائلا... منذ ذلك التاريخ جرت في مياه الواقع الفلسطيني مياه كثيرة... ومع ذلك لم نجد أثرا لهونغ كونغ في فلسطين، ولا حتى لما هو أقل من ذلك بكثير... ذلك أن اتفاقيات أوسلو وملحقاتها؛ برتوكول باريس الاقتصادي الذي وقع في ٢٩ نيسان عام ١٩٩٥، واتفاقية القاهرة الأمنية ١٩٩٤... وضعت الشعب الفلسطيني في قبضة مثلث ضاغط محكم وقاهر يشبه مثلث برمودا... الداخل فيه مفقود والخارج منه لم يظهر بعد.



تتشكل أضلاع هذا المثلث من الضغط والحصار السياسي الذي حدده اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو، ويشمل مسؤوليات وصلاحيات السلطة الفلسطينية بما لا يتعارض أو يتناقض مع مصالح الاحتلال وما فرضه على الأرض من حقائق.. والثاني بروتوكول باريس الاقتصادي الذي أحكم القبضة والسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني بما لم يترك أمامه أي فرصة للحركة والانعقاد... والثالث هو الضلع الأمني الذي خفف الأعباء الأمنية عن الاحتلال الإسرائيلي، حين أحال هذه المسؤولية إلى أجهزة الأمن الفلسطينية.

لهذا فإن وعي وإدراك حجم معاناة الشعب الفلسطيني على المستوى الاقتصادي... يتطلب وعياً وإدراكاً لسياقات التي مر بها هذا الاقتصاد وتراكماتها المستمرة. بمعنى وعي حدود وشروط الواقع الذي يتحكم بالاقتصاد الفلسطيني، وأول هذه الحدود سياسات واستراتيجيات السيطرة والتدمير التي يستخدمها الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي... ونعني بذلك مجمل السياسات التي بدأت باحتلال فلسطين وطردها سكانها والاستيلاء على بيوتهم وبناهم التحتية والأرض والثروات الطبيعية، كما يشمل إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني بما يجعله جزءاً مكملًا وتابعاً لمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلي.

وعى هذا الواقع يتطلب بالضرورة وعي المعادلة التي تحكم العلاقة ما بين اقتصاد احتلالي قوي ومتطور بكل المقاييس واقتصاد تقليدي زراعي ضعيف البنية، حيث يقوم الاقتصاد القوي بتوظيف الاقتصاد الضعيف بما يزيد من تدمير الاقتصاد الضعيف ويشوه بنيته من جانب، فيما يشكل ربحاً صافياً للاقتصاد القوي والمهيمن بقوة الاحتلال وقوة بنيته الاقتصادية المتطورة من جانب آخر. ويكفي هنا أن نشير إلى المسافة الهائلة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي مع ملاحظة أن لا فارق جدي على صعيد عدد السكان: فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية عام ٢٠١٣ بملايين الدولارات [ الضفة الغربية ٥,٤٣٥,١، غزة ٢,٠٢٠,٥، المجموع: ٧,٤٥٥,٦ ]، فيما الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل ٢٩٠,٥٥٥. أما على صعيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣ فقد كان في الضفة ٢,٢٠٢,٢ \$، وفي غزة: ١,١٨٧,٥ \$ [المعدل العام للضفة والقطاع ٣,٠١٦ \$] فيما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في إسرائيل ٣٦,٠٦٧ \$ (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت ٢٠١٥).

في هذا السياق يأتي دور المحددات التي ينص عليها بروتوكول باريس الاقتصادي، أي قوننة وتشريع تلك السياسات، وهذا البروتوكول لمن لا يعرف تتكثف وظيفته في السيطرة العملية والدقيقة على حركة الاقتصاد الفلسطيني بما يحول دون أي فرصة لبناء اقتصاد وطني مقاوم حيث أن "هذا الاتفاق لم يكن اتفاقاً اقتصادياً بين بلدين بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنه اتفاق تمّ من خلاله تنظيم علاقة الحكم الذاتي الاقتصادية بالاحتلال، وتكريس هيمنة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني. وكان من أبرز معالمه استمرار تحكّم الاحتلال بحركة البضائع والأفراد، وبالمعابر البرية والبحرية والجوية، وبالتالي التحكم بحركة الصادرات والواردات، كما تولى الاحتلال تحصيل عائدات الضرائب (المقاصة) للسلطة الفلسطينية، والتي تشكل نحو ٦٠٪ من إيراداتها المحلية، واستخدم عملية تسليم أو منع تسليم هذه العائدات للسلطة كأداة ابتزاز وتركيعة للشعب الفلسطيني" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - مصدر سابق).





كل هذه العمليات المتواصلة. كانت نتيجتها ضعف وهشاشة في الاقتصاد الفلسطيني من جانب. وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي من جانب آخر، وبالتمويل الخارجي وفق شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تقوم على الخصخصة ودور القطاع الخاص من جانب ثالث، الأمر الذي أدى إلى إثقال كاهل المواطن الفلسطيني بأعباء اقتصادية مروعة. هذه العملية لم تكن عفوية مطلقاً، بل جرى التخطيط لها بصورة واعية تماماً حيث قام شمعون بيرس، رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال المرحلة الأولى من المفاوضات، بزج العديد من رجال الأعمال وممثلي المصالح الاقتصادية الإسرائيلية ضمن الوفد المفاوض. ومن جانبهم، وضع رجال الأعمال الإسرائيليون نصب أعينهم هدف تحويل الاحتلال من مشروع استعماري إلى مشروع استعماري جديد يمكن الفلسطينيين من الحصول على الحكم الذاتي (لضمان الدعم الجماهيري للمفاوضات)، ولكن في الوقت ذاته، ضمان استمرار اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على نظيره الإسرائيلي" (سيلبي، ٢٠٠٣: ٧٦-٩، ٩٥-٧).

هذه الترتيبات الاقتصادية لم تحدث أي تغيير إيجابي في الاقتصاد الفلسطيني، بل شكلت تعزيزاً للنمط السائد منذ العام ١٩٦٧ والمتمثل في السيطرة الإسرائيلية أحادية الجانب على النظام الجمركي. فقد قدرت خسارة الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٧ من عائدات الجمارك نتيجة تطبيق نظام جمركي أحادي الجانب، بما يتراوح بين ٦- ١١ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ١٣٪ من الدخل القومي الفلسطيني. وبالتالي، من الممكن الافتراض هنا أن مستوى هذه العائدات قد ارتفع أكثر مع مطلع العام ١٩٩٥، وهو العام الذي بدأت فيه إسرائيل بتحويل عائدات الجمارك إلى خزينة السلطة الفلسطينية. كما أن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين لم تتطرق لهذه العائدات ولم تلزم إسرائيل بإعادتها إلى الخزينة الفلسطينية (جوردن، ٢٠٠٨ ب: ١٨٦) " (شير حيفر - ٢٠١٠). وفي ذات السياق أشارت دراسة أعدها مركز المعلومات البديلة ومؤسسة "عنوان





للعامل“: إلى أن مجموع ما تدين به دولة الاحتلال مع الفائدة المصرفية للعمال الفلسطينيين للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٩ يساوي ٨ مليارات و٣٤٦ ألف دولار أمريكي (حنا زوهر، وشير حيفر - ٢٠١٠ - ص ٧).

من هنا يمكن أن نعي الإشكالية البنوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي برغم إطلاق العديد من خطط التنمية الاستراتيجية منذ قيام السلطة الفلسطينية تحت عنوان التنمية المستدامة إلا أن النتيجة كانت انحدارا وتراجعا واضحا في مستوى المعيشة وتآكل الأجور بفعل ارتفاع الأسعار وأيضا ارتفاع معدلات البطالة فوفق تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٥ فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة وصلت الى ٢,٥% خلال عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت ٥% خلال عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣.

بينما شهد إجمالي عدد العاملين في سوق العمل المحلي الفلسطيني خلال عام ٢٠١٤ ثباتا مقارنة مع عام ٢٠١٣، بالرغم من الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وهذا يبين ضعف القدرة الإستيعابية للأيدي العاملة في سوق العمل المحلي. بينما شهدت نسبة البطالة خلال عام ٢٠١٤ ارتفاعا لتصل إلى حوالي ٢٧% بعد أن كانت حوالي ٢٤% خلال عام ٢٠١٣.

في النهاية إن الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني هي خسائر متراكمة ونوعية ناجمة عن عملية سياسية منهجية وتاريخية أدت إلى إلحاق هذا الاقتصاد بالاقتصاد الإسرائيلي... مما أدى لتشويه بنيته الطبيعية بصورة جذرية. وهي عملية عميقة وطويلة المدى استهدفت السيطرة على الموارد الطبيعية وخاصة الأرض والمياه الجوفية وأيضا قطاع الصناعة الذي تم تهيمشه وإخضاعه ليصبح مكملا لمتطلبات السوق والاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب ربط نسبة عالية من قوة العمل الفلسطينية واستغلالها في السوق السوداء الإسرائيلية إلى جانب التحكم بحركة التجارة الخارجية والضرائب والنظام المالي.

مواجهة كل هذه الحقائق والسياسات غير ممكنة إلا عبر إستراتيجية اقتصادية فلسطينية جذرية ومقاومة هي جزء من عملية التحرر الوطني بالمعنى السياسي والاجتماعي... وفي سياق هذا الهدف ليس أمام الشعب الفلسطيني سوى التركيز على أولوية مفهوم التنمية الاقتصادية بمعناها المقاوم.. أي اقتصاد الصمود والتكافل والتضامن الاجتماعي الفلسطيني... وهذا يشترط استثمار ما هو متاح بأقل قدر من الهدر والتصدي للفساد وتبديد الثروات البشرية والطبيعية والاقتصادية المتاحة... وإعطاء الأولوية للقطاع العام والبنى التحتية العامة... ومقاومة أي شروط تستهدف احتياجات الناس الأساسية ووضعهم تحت رحمة وحشية السوق وفق مقاربة وفلسفة الاقتصاد النيوليبرالي المدمرة.



## المصادر:

- المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية - ١٩٩٤ - ٢٠١٣ - مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات - بيروت (٢٠١٥).
- التكاليف الاقتصادية لهدم البيوت الفلسطينية في القدس خلال ١٩٦٧ - ٢٠١٣ - مركز المعلومات البديلة - عيسى سميرات - شباط ٢٠١٥ - ص ٧٥.
- الاقتصاد السياسي للاحتلال الإسرائيلي- الاستغلال... أداة للقمع- شير حيفر - بلوتو برس - لندن - ٢٠١٠.
- دولة إسرائيل تدين بمليارات الشواكل للعمال الفلسطينيين - حنا زوهر، وشير حيفر - ٢٠١٠ - ص ٧.
- وكالة الصحافة الفلسطينية صفا - ٢٠ نيسان ٢٠١٥.

نصار ابراهيم: باحث وكاتب فلسطيني وهو المنسق العام لمركز المعلومات البديلة ومدير المبادرة للدفاع عن الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان. وهو حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية والتعاون الدولي. لديه اصدارات عديدة في التنمية والثقافة الاجتماعية ومجموعة من القصة القصيرة، ترجم عدد منها للغات مختلفة.



# المقاومة

” ونقول إن خيارنا المسيحي في وجه الاحتلال الاسرائيلي هو المقاومة. فالمقاومة حق وواجب على المسيحي. ولكنها المقاومة بحسب منطق المحبة. فهي مقاومة مبدعة، أي أنها تجد الطرق الانسانية التي تخاطب إنسانية العدو نفسه. وإن رؤية صورة الله في وجه العدو نفسه واتخاذ مواقف المقاومة في ضوء هذا الرؤية هي الطريقة الفعالة لوقف الظلم وإجبار الظالم على وضع حد لإعتدائه، وللوصول الى الهدف المنشود، أي استرداد الأرض والحرية والكرامة والاستقلال.“

(وثيقة وقفة حق ٤-٢-٣)



## الأسبوع الثالث - لَأَنَادِي لِّلْمَأَسُورِينَ بِالإِطْلَاقِ

### القوانين والإجراءات الإسرائيلية تنتهك حقوق أطفالنا

#### الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين

ارتفع عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في خضم العنف المتصاعد في خريف عام ٢٠١٥ إلى أعلى مستوياته منذ شهر شباط عام ٢٠٠٩، حيث بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مع نهاية شهر كانون الأول (٤٢٢) طفلاً، من بينهم (١١٦) طفلاً تراوحت أعمارهم ما بين ١٢ و ١٥ عاماً، وهو أعلى رقم عرف منذ كانون الأول عام ٢٠٠٨ عندما بدأت مصلحة السجون الإسرائيلية بالإفصاح عن البيانات. يواجه الأطفال الفلسطينيون في الضفة الغربية الاعتقال والمحكمة والسجن، مثلهم مثل البالغين، في ظل نظام اعتقال عسكري إسرائيلي يحرمهم حقوقهم الأساسية. فقد طبق القانون العسكري على الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل المناطق بعد حرب الأيام الستة، في حين يخضع المستوطنون الإسرائيليون المقيمون داخل حدود الضفة الغربية، في انتهاك للقانون الدولي، لإطار قانوني خاص بالإسرائيليين المدنيين. وبناء عليه، فإن إسرائيل تطبق نظامين قانونيين منفصلين في المنطقة نفسها.

تشير التقديرات وفقاً لمصادر الأمم المتحدة بأن عدد الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين الذين أدينوا في المحاكم الإسرائيلية قد تجاوز (٧٠٠,٠٠٠). ويشير تقرير حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠١٤ بأن أكثر من ٩٩٪ من المتهمين الفلسطينيين في المحاكم الإسرائيلية تتم إدانتهم.

تتميز إسرائيل بشكل مريب بكونها الدولة الوحيدة في العالم التي تحاكم ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ طفلاً بشكل منهجي في المحاكم العسكرية سنوياً. ووفقاً للبيانات التي أوردتها مصلحة السجون الإسرائيلية، فإن إسرائيل تضع ما معدله (٢٠١) طفلاً رهناً للاحتجاز كل شهر.

وفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بعنوان "الأطفال في الاعتقال العسكري الإسرائيلي - ملاحظات وتوصيات"، فإن سوء المعاملة في نظام الاعتقال العسكري الإسرائيلي لا تزال "واسعة الانتشار، وممنهجة، داخل نظام المؤسسة العسكرية طوال عملية الاعتقال".

بينت الإفادات المشفوعة بقسم التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين من (٤٢٩) طفلاً من الضفة الغربية، ممن تم احتجازهم ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ بأن ثلاثة أرباعهم قد عانوا من شكل من أشكال العنف الجسدي عقب احتجازهم. وفي ٩٧٪ من الحالات لم يحضر أي من والدي الطفل أثناء استجوابه، ولم يتسن له الحصول على مشورة قانونية، كما أن الشرطة الإسرائيلية - في ٨٤٪ من الحالات - لم تبلغ الأطفال بحقوقهم ملائماً.







استخدم المحققون الأوضاع الجسدية المؤذية، والتهديدات والعزل لانتزاع اعترافات من بعض هؤلاء الأطفال. ووثقت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين حالة ٦٦ طفلاً احتجزوا في الحبس الانفرادي لفترة بمعدل ١٣ يوماً خلال الفترة التي شملها التقرير. ففي عام ٢٠١٥، احتجزت السلطات الإسرائيلية عبد الفتاح العوري، ١٧ عاماً، في العزل لمدة ٤٥ يوماً. وقد أدلى أكثر من ٩٠٪ من الأطفال الذين تم احتجازهم في الحبس الانفرادي باعتراف.

لم يكن للتعديلات الأخيرة التي أجريت على القانون العسكري الإسرائيلي المتعلق بالأطفال أي تأثير يذكر على معاملتهم أثناء الـ٢٤-٤٨ ساعة الأولى من اعتقالهم، وهي الفترة التي تجري فيها سوء المعاملة على أيدي الجنود، والشرطة، وجهاز الأمن.

نادراً ما يستبعد قضاة المحاكم الإسرائيلية الاعترافات المنتزعة بالإكراه أو التعذيب، حتى تلك الاعترافات التي صيغت باللغة العبرية، وهي لغة لا يفهمها معظم الأطفال الفلسطينيين. وفي الحقيقة، فإن النيابة العامة الإسرائيلية تعتمد في بعض الأحيان على هذه الاعترافات وحدها لإدانة المتهمين.

تعتبر تهم إلقاء الحجارة الأكثر شيوعاً التي يواجهها الأطفال. حيث أن ٢٣٥ من أصل ٢٩٧ قضية قام محامو الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بإغلاقها ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥، اشتملت على تهمة واحدة على الأقل، تحمل عقوبة قصوى تتراوح مدتها ما بين ١٠ - ٢٠ عاماً حداً تبعاً للظروف.





ينبغي أن يمثل الأطفال أمام قاضي محكمة عسكرية في غضون ٢٤ إلى ٩٦ ساعة بعد اعتقالهم، وفقاً لأعمارهم. ويمثل ذلك بالنسبة لمعظمهم المرة الأولى التي يلتقون فيها بمحام وبأفراد أسرهم منذ الاعتقال.

يصر كثير من الأطفال على براءتهم، ولكنهم يعترفون بذنب، ويتلقى معظمهم صفقات استرحام للحصول على حكم لأقل من ١٢ شهراً، باعتبار ذلك أسرع وسيلة للخروج من الاعتقال، حيث يمكن أن تستمر المحاكمات، من ناحية أخرى، مدة عام وربما أطول، يظل الأطفال خلالها خلف القضبان، حيث ترفض المحاكم العسكرية الإفراج عنهم بالكفالة في أغلب الحالات.

وفقاً لبيانات مصلحة السجون الإسرائيلية، فإن السلطات الإسرائيلية تقوم بترحيل ما يقارب ٦٠ بالمائة من الأطفال الفلسطينيين المحتجزين من الأراضي المحتلة إلى سجون داخل إسرائيل، منتهكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ما يؤدي إلى عواقب من الناحية العملية تتمثل بقلّة الزيارات الأسرية للأطفال المحتجزين، حيث يبذل أولياء الأمور جهوداً مضيئة للحصول على تصاريح لدخول إسرائيل.

## القدس الشرقية

قد يحسد الأطفال الذين يعيشون في الضفة الغربية أقرانهم من القدس الشرقية أحياناً، لما لديهم من مستويات أعلى من حرية التنقل والحقوق القانونية المنصوص عليها. وتبدو مثل هذه الحقوق جلية، خاصة وأن للأطفال الذين يعيشون في القدس الحق في محاكمات في المحاكم المدنية الإسرائيلية.



تعود الفروق القانونية بين القدس الشرقية والضفة الغربية إلى عام ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل ذلك الجزء من المدينة، وأعلنت القدس بأكملها عاصمتها ” غير القابلة للتقسيم“. وبالتالي فإن القانون المدني الإسرائيلي ينطبق على الأطفال الفلسطينيين المقيمين في القدس.

ازدادت الفجوة القانونية بين الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس اتساعاً، من ناحية نظرية على الأقل، عندما قامت إسرائيل عام ٢٠٠٨ بتعديل قانون الأحداث لعام ١٩٧١ (المقاضاة، والعقوبة، وأساليب المعاملة). وتعهدت التعديلات بتوفير أشكال جديدة من الحماية للأطفال، بمن فيهم أطفال القدس الشرقية ممن هم في خلاف مع القانون، وذلك بما يشمل الاعتقال، والترحيل، والتحقيق، والمحاكمة. وقد اشتملت هذه الضمانات على استخدام الاعتقال ملاذاً أخيراً، وتوجيه إشعار مسبق قبل التحقيق، واستخدام الحد الأدنى من التقييدات، وحضور ولي الأمر، أو أحد أفراد الأسرة البالغين أثناء التحقيق.

نظراً للاختلافات المنصوص عليها في هذين النظامين القانونيين، فإنه من المنطوق أن يتوقع المرء مخرجات مختلفة تتعلق بحقوق الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، استناداً إلى ما إذا كانوا يقيمون في القدس أو الضفة الغربية. فالأطفال الفلسطينيون المقدسيون لهم حقوق حماية، أكثر من أطفال الضفة الغربية، على الورق على الأقل.

إلا أن البيانات التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين قد بينت أن الأطفال الفلسطينيين في القدس لا يتمتعون في الواقع بحقوقهم المنصوص عليها. فمن بين ٦٥ حالة وثقتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فإن أكثر من ثلث أطفال القدس (٣٨,٥ بالمائة) اعتقلوا ليلاً، والأغلبية العظمى



منهم (٨٧,٧ بالمائة) تم تقييدهم خلال الاعتقال، وكان هناك محامٍ أو أحد الوالدين حاضراً أثناء التحقيق لدى أقلية ضئيلة من الأطفال (٨,١٠ بالمائة).

لقد تعرضت حقوق أطفال القدس الشرقية المشتبه بارتكابهم مخالفات جنائية في العام الماضي، لانتهاكات في مجالات متعددة، بمعدلات مماثلة لما يتعرض له أطفال الضفة الغربية. وأظهرت الحالات التي قامت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بتوثيقها أن ٦٩,٢ بالمائة من أطفال القدس المحتجزين، قد عانوا من شكل من أشكال العنف الجسدي على أيدي القوات الإسرائيلية، مقارنة بـ ٧٤,٥ بالمائة من أطفال الضفة الغربية. ولم يكن هناك أي فرق ما بين المجموعتين تقريباً بالنسبة لحالات الاعتقال ليلاً.

على الرغم من أن أطفال القدس يتمتعون بامتيازات أفضل من أقرانهم في الضفة الغربية في عدد من المحاور، مثل تبليغهم بحقوقهم، وحرية الوصول إلى المرحاض ما بين الاعتقال والتحقيق، إلا أنهم عانوا أيضاً من معدلات أعلى بكثير من الأوضاع الجسدية المؤذية أثناء التحقيق.

يتضح بالإجمال، أن تطبيق القوانين المدنية الإسرائيلية على الأطفال الفلسطينيين من القدس، لا يوفر ضمانات كافية للأطفال. وقد وجد تحليل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال أن السبب في ذلك هو إفراط إسرائيل باستخدام الشرط الاستثنائي في قانون الأحداث لديها على الأطفال الفلسطينيين، مما يعني أن الاستثناء قد أصبح قاعدة بالنسبة لأطفال القدس الشرقية.

## الاعتقال الإداري

أقرت إسرائيل في كانون الأول عام ٢٠١٥ أمراً بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر بحق الشاب المقدسي محمد الهشلمون البالغ من العمر ١٧ عاماً. ولم تكن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال قد وثقت أي حالات اعتقال إداري بحق أطفال فلسطينيين من القدس الشرقية حتى تشرين الأول عام ٢٠١٥. في ذلك الشهر استخدم ذلك الإجراء بحق ثلاثة شباب من القدس الشرقية. والاعتقال الإداري هو حبس الدولة أفراداً لفترات طويلة دون تهم أو محاكمة.

اعتقل محمد من منزله في حي رأس العامود في القدس، حوالي الساعة الثانية فجراً في الثالث من كانون الأول عام ٢٠١٥. وقد حرم من الاتصال بمحامٍ، وتعرض لجلسات تحقيق مطولة ومتكررة أثناء احتجازه في الحبس الإنفرادي لمدة ٢٢ يوماً. وقد نفى الاتهامات بأنه كان يخطط لتنفيذ هجمات غير محددة في المستقبل حتى عندما هدد المحقق بهدم منزل أسرته.

أخبر محمد الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال قائلاً: ” عندما مثلت أمام محكمة الصلح في القدس في المرة الأخيرة، قررت المحكمة الإفراج عني بكفالة، لكن قبل أن تستطيع أسرتي إرسال الكفالة بالبريد، جاء ضابط مخابرات إلى مركز الاحتجاز وطلب مني التوقيع على وثيقة تفيد بأنني تلقيت أمراً بالاعتقال الإداري.“



تنتهي مدة الاعتقال الإداري بحق محمد في ٢٠ حزيران عام ٢٠١٦، بيد أن قانون سلطات الطوارئ لعام ١٩٧٩ يجيز احتجاز أي شخص إدارياً في إسرائيل لمدة تصل إلى ستة أشهر قابلة للتجديد لأجل غير مسمى.

قامت السلطات الإسرائيلية ما بين تشرين الأول عام ٢٠١٥ و شباط عام ٢٠١٦ كذلك بوضع أربعة مراهقين فلسطينيين من الضفة الغربية رهن الاعتقال الإداري. ويجيز الأمر العسكري الإسرائيلي ١٦٥١ لأي قائد عسكري إصدار أمر اعتقال إداري لفترة تصل إلى ستة أشهر، قابلة للتجديد لأجل غير مسمى. صدر آخر أمر بالاعتقال الإداري بحق أصغر الأطفال سنّاً، عبد الرحمن كميل من جنين البالغ من العمر ١٥ عاماً. وأكدت إحدى المحاكم العسكرية أمر الاعتقال الإداري في ١٦ شباط، إلا أنها خفضت المدة من ستة إلى أربعة أشهر.

تشير هذه الحالات إلى المرة الأولى التي تستخدم فيها إسرائيل الاعتقال الإداري بحق الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ كانون الأول عام ٢٠١١.

## نظام السيطرة

يهدف اعتقال الأطفال من منازلهم ليلاً، والإساءة إليهم أثناء الاعتقال والتحقيق، وحرمانهم بشكل منهجي من الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، إلى إخماد مقاومتهم، والسيطرة على الأسر والمجتمعات الفلسطينية في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. هناك فكرة تقول بأن المحاكم الإسرائيلية "مفلسة" ويمكن تحسينها أو "إصلاحها"، ما يفترض خطأً بأن نظام المحاكم والاعتقال العسكري الإسرائيلي مهتم بإدارة العدالة. وفي القدس، فإن الحقوق القانونية المتزايدة لم تفعل شيئاً يذكر لتعزيز حماية الأطفال الفلسطينيين.

مع استمرار معاناة الأطفال الفلسطينيين من انتشار سوء المعاملة والتعذيب والحرمان من حقوقهم في التقاضي بشكل منهجي، يصبح من الواضح أن نظام السيطرة يتنكر بزي العدالة.

بحقوق الطفل، مكرسه لتداع عن حقوق الأطفال في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة وتعزيز هذه الحقوق، حيث نقوم منذ ٢٥ عاماً بإجراء التحقيق، والتوثيق، والكشف فيما يتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال، ومساءلة السلطات الإسرائيلية والفلسطينية حول مبادئ حقوق الإنسان العالمية، وقمنا بحملات مناصرة على الصعيدين الدولي والوطني لتعزيز الوصول إلى العدالة وحماية الأطفال، كما نقدم المساعدة القانونية المباشرة للأطفال في ضائقة.



هذا زمن توبة: توبة تعيدنا الى شركة المحبة مع كل متألم،  
مع الأسرى، والجرحى الذين أصيبوا بإعاقة مؤقتة أو دائمة.  
ومع الأطفال الذين لا يقدرّون أن يعيشوا طفولتهم، ومع  
كل من يبكي عزيزا له. شركة المحبة تقول للمؤمن بالروح  
والحق: أخي أسير فأنا أسير. أخي دمر منزله فمنزلي هو  
المدمر. أخي قتل فأنا المقتول نحن جزء من التحديات  
وشركاء في كل ما حصل ويحصل.

(وثيقة وقفة حق ٥-٢)

الأسبوع الرابع - لَأُنَادِي لِلْعُمِّي بِالْبَصْرِ

نداء الفصح



# الصهيونية المسيحية بأعين فلسطينية

القس الدكتور منذر اسحق



كيف ينظر الفلسطينيون إلى الصهيونية المسيحية؟ سوف أظهر في هذه المقالة أن المسيحية الصهيونية هي أكثر من مجرد معتقدات لاهوتية حول إسرائيل واليهود - إنها لاهوت إمبراطوري. وهي اليوم أيضا - شاءت أم أبت - حركة سياسية. اسمحو لي أن أبدأ بتعريف قصير للصهيونية المسيحية كما يحدده روبرت سميث: "الصهيونية المسيحية هي عمل سياسي، يتم من خلال التزامات مسيحية واعية، للمحافظة على سيطرة اليهود على منطقة جغرافية تضم الآن إسرائيل وفلسطين." أريد أن أثبت أن المسيحية الصهيونية هي لاهوت إمبراطوري. وإن الأفكار التي سأعرضها هنا، هي نتيجة سنوات من التعامل مع المسيحيين الإنجيليين حول قضية فلسطين وإسرائيل. وتمثل الاقتباسات التي سأستخدمها، ما سمعته منهم على مر السنين. وإني لا أهدف إلى مهاجمة الأفراد، وإنما إلى تحليل المعتقدات والمواقف.

## الدولة المختارة!

يؤكد المسيحيون الصهاينة أن اليهود هم شعب الله المختار اليوم، ويصحب هذا الاختيار الأهلية والحق الخاص؛ وهذا ليس مجرد اعتقاد لاهوتي حول الشعب اليهودي. وإن المزج الذي يجري بين دولة إسرائيل الحديثة وبين اليهود وإسرائيل التوراتية، يعتبر أي معارضة لدولة إسرائيل أو الاحتلال معاديا لليهود، وتصبح ضمنا معاديا لله! ويرى جويل روزنبرغ، -وهو أحد المحللين الذين يظهرون بصورة دائمة على شاشة محطة "فوكس نيوز"، ويعتبر من الكتاب "الأكثر مبيعا" حسب جريدة نيويورك تايمز،- أنه إذا تحولت الولايات المتحدة ضد إسرائيل، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تهديد وجودي لمستقبل الولايات المتحدة. ويعتمد روزنبرغ في ذلك مثل العديد من الآخرين على سفر التكوين: وَقَالَ الرَّبُّ لِإِبْرَاهِيمَ: «أَذْهَبْ مِنْ أَرْضِكَ وَمِنْ عَشِيرَتِكَ وَمِنْ بَيْتِ أَبِيكَ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أُرِيكَ. فَأَجْعَلُكَ أُمَّةً عَظِيمَةً وَأُبَارِكَكَ وَأَعْظَمَ اسْمَكَ، وَتَكُونُ بَرَكَهً. وَأُبَارِكُ مَبَارِكِيكَ، وَلَاعِنَتِكَ أَلْعَنُهُ.» (تكوين ١٢: ١-٣).

وما يدهشني هو أن هذه الآيات من سفر التكوين لا تذكر إسرائيل في الواقع، وإنما تذكر إبراهيم. وتأتي هذه الآية في وسط الوصاية المجيدة لإبراهيم لكي يصبح نعمة للأمم - وهي الوصاية التي تحققت في نهاية المطاف في يسوع المسيح - الذي هو من نسل إبراهيم وفقا للقديس بولس الرسول- عندما مات يسوع المسيح على الصليب. فكيف تحول هذا الوعد المجيد إلى وصفة للسياسة الخارجية اليوم نحو دولة علمانية؟

العدالة النسبية

تصبح العدالة الإلهية في مثل هذا المنطق نسبية أو يمكن تأهيلها - وهي نسبية حسب افتراضات المسيحيين الصهاينة. وعلى هذا النحو، يقول دانيال جستر، وهو رجل دين يهودي مسياني: "إن رفض الفلسطينيين الاعتراف بما يقوله الله عن الشعب اليهودي، وعلاقتهم بأرض إسرائيل، سينتج عنه المعاناة. وتتطلب العدالة في ما يخص الأرض، أن يكون هناك خضوع لما أعلنه الله عنها. فإذا كان الفلسطينيون لا يعترفون بوعد الله، فهم غير عادلين بصورة أساسية ورسومية، ويقاومون الله، ويفقدون بذلك حقوقهم في الأرض." ولا شك أن هذا الاقتباس يتحدث عن نفسه.

## السيطرة على الرواية

إن الصهيونية المسيحية قوية وفعالة في السيطرة على الرواية. وتأخذ اللغة التي تستخدم هنا أهمية خاصة. فالفكرة التي تقول أن اليهود "قد عادوا" إلى "أرضهم" تمثل خير مثال على ذلك. وبناء على ذلك، إذا كان هناك من ولد في روسيا اليوم، ويمكن أن يثبت أن جدته يهودية، سيكون لديه الحق في العيش في هذه الأرض؛ أكثر من اللاجئين الفلسطينيين الذين ولدوا هنا، والذين يمكن أن نتبع جذورهم في هذه الأرض منذ مئات، إن لم يكن آلاف السنين. يمكننا أيضا أن نتحدث هنا عن دور علم الآثار والتاريخ، حيث يتم تصوير فلسطين "بأنها أرض جرداء، خربة، وخالية تقريبا، وتنتظر أن تتحول إلى أرض يسكنها شعب إسرائيل".

وهناك أيضا معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بالواقع المعاصر. ففي كل مرة تقريبا أتحدث فيها إلى مجموعة مسيحية صهيونية، يتم توجيه السؤال التالي لي: "هل تعترف بحق إسرائيل في الوجود؟" ومن المدهش جدا بالنسبة لي، أن يطلب مني أنا الذي تم احتلال أرضه، أن اعترف بحق المحتل في الوجود! فهل تعترف إسرائيل بحقي في الوجود؟ وهل أنتم كمسيحيين تسعون للدفاع عن إسرائيل، تعترفون بحقي في الوجود، والحق في تقرير المصير؟ وينطبق الشيء نفسه في حق الدفاع عن النفس. إذ يصير المسيحيون الصهاينة على أن إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها. ولكن هل يحق للفلسطينيين الدفاع عن أنفسهم عندما تتم مصادرة أراضيهم، أو عندما يقوم المستوطنون بحرق حقولهم أو منازلهم؟

## نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين

إن اللاهوت الذي يعطي امتيازات لمجموعة من الناس، يؤدي إلى التحيز وحتى التعصب. وكثيرا ما ينظر لاهوت المسيحية الصهيونية إلى الفلسطينيين باعتبارهم غير ذات صلة، ويحتلون مرتبة ثانوية بالنسبة لمصلحة إسرائيل. ومنذ البداية، وحتى قبل ولادة الصهيونية، قال اللورد شافتسبري الذي كان رئيسا لجمعية لندن لترويج المسيحية بين اليهود (تعرف الآن باسم: (CMJ) "إن دولة بدون شعب هي لشعب بدون دولة". وكثيرا ما كنت أتساءل، ألم يكن اللورد يعرف أن هذه البلاد فيها شعب؟ أنا متأكد من أنه كان يعلم. ولكن كما ترون، إن الأمور هنا تصبح غير ذات صلة. وهناك أمر أكثر أهمية، وأعتقد أن ذلك يعكس عقلية استعمارية نموذجية - وأجرؤ على القول بأنه يعكس عقلية مسيحية؛ وهو أن هناك شعب يعيش على هذه الأرض ولكن يمكن إزالته بسهولة.



## الخوف

إن موقف التهميش هذا يصبح للإنسانيا - ويستخدم هذا التهميش اللإنساني من أجل خلق الخوف. إن الصهيونية المسيحية تغرس الخوف فينا اليوم! فقد أصبح من السهل جدا تصوير العرب والمسلمين بأنهم "العدو"؛ نحن جميعا بحاجة إلى الوحدة من أجل القتال ضد هذا العدو. وينقسم العالم إلى "الأخيار" و"الأشرار". وقد أظهر الاضطهاد المأساوي للمسيحيين في الشرق الأوسط، فرصة مثالية للبعض من أجل تحقيق بعض المكاسب السياسية. ولهذا السبب يناسب الكثير من الناس في الغرب وصف الصراع في فلسطين باعتباره صراعا دينيا، حيث يصبح الأخيار هم أصحاب التقليد اليهودي المسيحي (نحن)، والأشرار هم المسلمون (ومنهم الفلسطينيون). ويبرر هذا في المقابل أفعال إسرائيل على أنها حرب ضد الإرهاب، لا بل أنها حرب من أجل الله!



## التقليد اليهودي المسيحي والتفوق الثقافي

واحدة من العبارات التي نسمعها كثيرا اليوم في العديد من الدوائر المسيحية، هي الإشارة إلى التقليد "اليهودي المسيحي" أو القيم اليهودية المسيحية. ليس هناك ما يكفي من الوقت للنظر في أساس هذه العبارة، ولكنها تبدو للوهلة الأولى بأنها تأكيد على الجذور المشتركة للمسيحية واليهودية. ومن الواضح أن مثل هذا التأكيد، كان حاجة من أجل الرد على سنين من العدا لليهودية. لكن المشكلة، هي أن يستخدم هذا المصطلح اليوم في مثل هذه الطريقة التي تشير إلى التفوق والتحيز. أنا مقتنع بصورة كبيرة بأن استخدام هذا المصطلح اليوم، قد جاء من أجل الإشارة إلى التفوق الثقافي. لا بل كما يقول القس متري الراهب "يستخدم هذا المصطلح لاهوتيا وضمنا ضد الشعب الفلسطيني، وضمن سياق صراع الحضارات ضد الإسلام".

## اللاهوت "السليم"

لا يوجد لدى الصهيونية المسيحية مكان لوجهات نظر معارضة. فإما أن تكون مسيحية صهيونيا أو معاديا للسامية! ليس هناك أرضية مشتركة. ونتيجة لذلك، يجب على المسيحيين الفلسطينيين أن يوافقوا على اللاهوت المسيحي الصهيوني، وإلا فإنهم يعتبرون زنادقة أو معادين للسامية! ويعكس هذا مرة أخرى، عقلية التفوق والعقلية الاستعمارية. وأرجو أن لا أفهم بصورة خاطئة. نحن نرفض وندين أي لاهوت يعلم أن الله يرفض الشعب اليهودي اليوم، أو أن هذا الشعب ملعون، أو أن يلام يهود اليوم عن موت السيد المسيح؛ ولكن أن يطلب منا أن نصادق على معتقدات المسيحية الصهيونية عن الشعب اليهودي والأرض، من أجل الحصول على الحق في الاحتجاج على ٦٨ عاما من المأساة، فهذا غير مقبول!

## نظرة بديلة: مملكة الوداعة

إن موضوع "مؤتمر المسيح على الحاجز" هو "الإنجيل في مواجهة التطرف الديني". ولهذا يجب علينا أن نعطي جوابا من الإنجيل ورسالة من الإنجيل. إن لاهوت المسيح - ومملكته اللاهوتية - هي التضامن مع المهمشين! من هم أصدقاء السيد المسيح؟ من كان يحترم منهم؟ أين كان يعظ غالبا؟ إن هذا الأمر مهم! لم يترك المسيح الخوف يمنعه من الاجتماع مع الناس - حتى المرفوضين والمحتقرين. إن ما أدعو إليه المسيحيين اليوم، هو أن يستعيدوا أسلوب حياة السيد المسيح وأخلاقه. إذا كان لنا أن ندعي أنه هو الرب - وأن نعيش ونعلن ما أسميه "مملكة الوداعة". ربما كان أفضل مكان يمكن أن نجد هذا، هو في العظة على الجبل، وفي التطويات على وجه الخصوص. وأقترح أن نقرأ تطويات السيد المسيح كوسيلة في تحدي الإمبراطورية. أنظروا على سبيل المثال الصفات التي يقوم يسوع بتقديمها لشعب المملكة، وكيف أن هذه الصفات تختلف جذريا عن صفات الإمبراطورية:

"الفقراء في الروح غير المستكبرين. الحزاني وليس أولئك الذين يعيشون في رخاء. الودعاء وليس الأقوياء وبناء الإمبراطورية. أولئك الجياع والعطاش إلى العدالة وليس إلى المال والراحة والقوة أو الشهرة. للرحماء وليس الأقوياء أو قساة القلوب. أصحاب القلوب النقية وليس أولئك الذين يسعون إلى مجتمع "نقي". لصانعي السلام وليس إلى غير المبالين للمعاناة! للمضطهدين من أجل العدالة وليس الذين يقيمون في أماكن مريحة ولا يقولون الحقيقة."







تختلف طريقة يسوع، وطريقه مملكته جذريا عن طريقة الإمبراطورية وطريقة الصهيونية المسيحية. قال يسوع: ”طوبى للودعاء، لأنهم يرثون الأرض“. الودعاء - الضعفاء - يناصرهم الحق والمحبة - يرثون الأرض - أي أرض. هذا هو الإنجيل في وجه السلطة والتطرف. آمين.

القس الدكتور منذر اسحق: أستاذ مشارك في كلية الكتاب المقدس. مدير المؤتمرات المؤثرة ”المسيح أمام الحاجز.“ تم رسامته قسيسا في كانون الثاني عام ٢٠١٦ للكنيسة اللوثرية الانجيلية في الأردن والأراضي المقدسة. حصل منذر على شهادة الدكتوراة من مركز أكسفورد للدراسات في الدعوات والارسلالات وركزن اطروحته على لاهوت ارض الميعاد.





# النظر في الهاوية: آثار عقد من الإغلاق على غزة وأهلها

## مركز الميزان لحقوق الإنسان



إن التراجع المستمر في وضع حقوق الإنسان في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة المحاصر، يعود في درجة كبيرة إلى ٤٩ عاما من الاحتلال الإسرائيلي، وإغلاق المناطق، والحملات العسكرية المتكررة، بما في ذلك عمليات عسكرية واسعة النطاق، فضلا عن الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي.

إن التطورات التي تجري في مدينة القدس منذ شهر أيلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك مدهامات الشرطة الإسرائيلية لباحة المسجد الأقصى في

القدس القديمة، وتهديدات الحكومة الإسرائيلية بتغيير الوضع القائم فيها، فجرت موجة من الاحتجاجات والهجمات في الضفة الغربية المحتلة. وهيمنت هذه التطورات في هذه المنطقة التي تعاني بالفعل من اضطرابات عديدة. وأدى الصراع إلى وقوع المزيد من الضحايا. ولم تجر هذه الأحداث دون أن يكون لها رد فعل في غزة. فقد قامت المظاهرات بصورة منتظمة، مما أسفر عن ١١ حالة وفاة وعشرات الإصابات. وقتل منذ بداية هذه الموجة من أعمال العنف، ما يقرب من ١٧٠ فلسطينيا على الأقل، وأصيب الآلاف، وهدمت عشرات المنازل الفلسطينية بصورة عقابية.

وقد أدت تدابير الإغلاق على غزة إلى المزيد من الضرر على السكان، وأصبحت إعادة الإعمار مستحيلة في ظل إجراءات الإغلاق، والردود الإسرائيلية العنيفة على المظاهرات. ودفع التراجع الكبير في عملية التنمية، السكان وخاصة الأجيال الشابة في غزة إلى اليأس. وهناك قلق كبير يشير إلى أن ثمة تصعيد آخر للصراع يلوح في الأفق. ويزداد هذا القلق بشكل كبير في مثل هذا الوضع، لأن مشكلة ضمان المساءلة والعدالة وتحسين الحماية للسكان، لم تتم الاستجابة لها بطرق مناسبة على المستوى المحلي أو الدولي.

وقد تعرض سكان غزة منذ الإغلاق الكامل للقطاع الذي بدأ في عام ٢٠٠٦، إلى ثلاثة حروب مدمرة، أدت إلى تفاقم الوضع الإنساني بشكل خطير بالفعل. إذ يضم القطاع الذي يمتد على أكثر من ٣٦٠ كيلومترا مربعا، ما يقرب من ١.٨ مليون نسمة، مما يجعل هذه المنطقة الأكثر كثافة سكانية في العالم، وفيها أعلى معدلات البطالة في العالم وهي تصل إلى ٣٨.٤٪ (٦٣٪ بين الشباب). ويعتمد ما يقرب من ٨٠٪ من سكان غزة على المساعدات الإنسانية.





ويسير مستوى معيشة السكان في غزة من سيء إلى أسوأ بسبب استمرار إسرائيل في فرض الإغلاق التام: فقد وصلت إمدادات الكهرباء والمياه إلى أدنى مستوياتها، إذ يصل معدل انقطاع التيار الكهربائي إلى ١٦ ساعة في اليوم. ولا زال ما يقرب من ٨٠ طن من مياه الصرف الصحي غير المعالجة تتدفق بحرية في البحر، وتتسرب إلى طبقات المياه الجوفية تحت الأرض والتي تم استنفادها بالفعل. ولا زالت

سلطة الاحتلال تفرض حظرا صارما على استيراد المواد الضرورية لإصلاح المعدات الأساسية، إضافة إلى استمرار إسرائيل في السيطرة على حركة الناس والبضائع بصورة كاملة، والحد من وصولهم إلى الرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية المتوفرة في الضفة الغربية والقدس. كما تمنع الأشخاص المرضى بشكل كبير من الحصول على التصاريح لتلقي العلاج، وعندما يسمح لهم بذلك، كثيرا ما يتم احتجازهم لساعات، أو يتم إرغامهم على التعاون مع إسرائيل مقابل الحصول على حرية المرور إلى مرفق صحي.

إن فرض القيود على المزارعين والصيادين في قطاع غزة في الوصول الى المنطقة المحددة للصيد، والحصار الإسرائيلي على تصدير معظم المنتجات، وضع عبئا ثقيلا على الاقتصاد المتهاوي بالفعل. ورغم أن اتفاق أوسلو قد ضمن للصيادين الوصول إلى مسافة ٢٠ ميلا بحريا قبالة الشاطئ في قطاع غزة؛ يقتصر مجال الصيد اليوم في حدود ثلاثة أميال فقط. وكثيرا ما يتعرض الصيادون في داخل هذه الحدود لهجمات مسلحة متكررة، واعتقال تعسفي، ومصادرة القوارب ومعدات الصيد من قبل البحرية الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، تمنع إسرائيل بصورة كاملة استيراد مواد البناء، والسلع التي من شأنها أن تساعد على إعادة بناء المصانع والبنى التحتية التي دمرت في الحروب السابقة.

إضافة إلى ذلك، ورغم الوعود التي أعطيت بأن يتم إعادة بناء غزة بعد العملية العسكرية الإسرائيلية في عام ٢٠١٤، فإن إعادة بناء المنازل شبه معدومة حتى يومنا هذا، مما يعقد الوضع الكارثي بصورة أكبر. وقد فشلت آلية إعادة إعمار غزة تماما في تلبية احتياجات الناس: المنازل التي دمرت تماما لم يتم إعادة بنائها حتى الآن، ويستمر ضحايا هذه الحرب بالعيش نازحين من مكان إلى آخر بعد تدمير منازلهم منذ ما يقرب من عام ونصف. وقد أثبتت الآلية نفسها بأنها فاشلة، وعملت على ترسيخ الإغلاق على قطاع غزة من خلال إجراءات قاسية جدا، مثل من هو مؤهل لإعادة الإعمار وكيف؟ وأصبحت شحنات الإسمنت مقيدة للغاية، ويتم تحميل المسؤولية على طرف أو آخر، في الوقت الذي تعاني فيه ضحايا الحرب بشكل كبير. وعلى ضوء هذه الظروف، تعيق ثقافة الإفلات من العقاب السائدة أية محاولات لتغيير هذا الوضع، مما يسمح بارتكاب المزيد من الانتهاكات، وحرمان الضحايا من حقهم في العدالة أو الإنصاف.



ورغم أن الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول أساسا عن التدهور المدمر للظروف المعيشية لسكان غزة المحاصرين، فإن الانقسام الداخلي الفلسطيني وديمومته الخطيرة، يلعب دورا كبيرا أيضا. وقد تم إحراز تقدم ضئيل في عملية المصالحة؛ وفشل اتفاق شهر أيار عام ٢٠١٤ من أجل إنهاء الانقسام الداخلي بين الفاعلين السياسيين، ولم يحترمه أي من الطرفين. في ذلك الوقت، كانت غزة قد بدأت لتوها تتعافى من الحرب المدمرة في صيف عام ٢٠١٤، والتي أدت



إلى سقوط آلاف الضحايا والإصابات وتدمير الممتلكات. ورغم أن كلا الطرفين ادعى الالتزام بوقف الانقسام السياسي في الآونة الأخيرة، إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة إداريا.

وقد استخدمت هذه التطورات لتبرير السيطرة المشددة على المواطنين في قطاع غزة. وشهد عام ٢٠١٥ مزيدا من القيود على حرية التعبير، وتدهور احترام حقوق الإنسان بشكل عام. وشهد القطاع زيادة في الحوادث الإجرامية، ولما كان العاملون في الوظائف الحكومية لا يحصلون على رواتبهم بشكل منتظم، لا تتوفر لدى الشرطة سوى القليل من الموارد التي تمكنها من العمل على حل القضايا الجنائية. وقد اختار الكثير من الناس أخذ العدالة بأيديهم. وقد أثر الانقسام الداخلي أيضا إلى حد كبير على النظام القانوني والقضائي، حيث أن غياب الوحدة يمنع بشكل صارخ النظام القضائي من العمل على خدمة الشعب.

وقد أشار العاملون في الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تقريرهم لعام ٢٠١٢، بأن قطاع غزة سيصبح بحلول عام ٢٠٢٠ غير صالح للعيش. وإن إفلات إسرائيل من العقاب، والإغلاق المحكم على القطاع، والرقابة الفعالة على البر والبحر والجو وتسجيل السكان وحركة البضائع والناس، سيؤدي إلى تدهور البيئة واختفاء الموارد الطبيعية. وستحول الأمم المتحدة ببطء وثبات إلى حقيقة واقعة.

### مركز الميزان لحقوق الإنسان

يهدف مركز الميزان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة تتمثل في:

تعزيز احترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة لاسيما الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ونشر ثقافتها. تعزيز أسس الديمقراطية في المجتمع ونظامه السياسي وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والضغط نحو تشكيل حكومات صالحة تحترم حقوق الإنسان. العمل على تعزيز إدراك الفلسطينيين لحقوق الإنسان الفردية والجماعية بما في ذلك الحق في تقرير المصير والعمل على تحقيقها عبر استخدام قنوات القانون الدولي.



”ونؤمن أن لأرضنا رسالة كونية شاملة. وبهذه الشمولية  
تنتفتح مفاهيم المواعد والأرض والاختيار وشعب الله لتشمل  
البشرية كلها، بدءاً من شعوب هذه الأرض كلها. ونرى في  
ضوء تعاليم الكتاب المقدس أن الوعد بالأرض لم يكن يوماً  
عنواناً لبرنامج سياسي. بل إنه مقدمة لخلص كوني شامل،  
وهو البدء بتحقيق ملكوت الله على الأرض.“

(وثيقة وقفة حق ٢-٣)

## Disappearing Palestine



# الأسبوع الخامس - أُرْسِلَ الْمُنْسَحِقِينَ فِي الْحُرِّيَّةِ فِي فلسطين

## مشروع الاستيطان الاسرائيلي

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

سيبقى الظلم مستمرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما دام الناس غير قادرين على الاحتفاظ بالحقوق التاريخية لهذه الأرض. فقد واجه الفلسطينيون في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، مجموعة من السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى القضاء على تاريخ وجودهم في هذه الأرض منذ قرون. ولتحقيق هذه الغاية، أطلقت إسرائيل بعد وقت قصير من الحرب برنامجها الاستيطاني، بدءا من قلب القدس في البلدة القديمة، حيث هدمت أكثر من ٧٠٠ منزلا من منازل المقدسين الفلسطينيين، وأقامت ما أصبح يعرف باسم "الحي اليهودي". ومنذ ذلك الوقت، واصلت إسرائيل بطريقة لا هوادة فيها، بناء وتوسيع ١٩٦ مستوطنة في القدس وحولها حتى الآن، استوعبت ما يقرب من ٧٥٠,٠٠٠ مستوطنا إسرائيليا. وقد بنيت هذه المستوطنات على مساحة قدرها ١٩٦ كيلومتر مربع، وتسيطر على مساحة يبلغ نطاقها ٤٨٥ كيلومتر مربع. وتمثل هذه (٣.٥٪ و ٨.٥٪ على التوالي) من مساحة الضفة الغربية.

وقامت الإدارة المدنية الإسرائيلية من أجل تسهيل احتلال المستوطنين للأراضي الفلسطينية، بإنشاء شبكة من الطرق يبلغ طولها ٩٣٩ كم، أطلقت عليها اسم الطرق الالتفافية، لتسهيل حركة المستوطنين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تقع خلف خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (أي الخط الأخضر). وتهدف هذه الطرق إلى خلق نظامين من الطرق المنفصلة؛ واحد للفلسطينيين وآخر للإسرائيليين. وبشكل غير مباشر قامت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٩٦ بالاشتراك مع الإدارة المدنية الإسرائيلية بتسهيل إنشاء ٢٣٢ بؤرة استيطانية بالقرب من المستوطنات، من أجل مساعدة الشباب الإسرائيليين المتطرفين في أخذ ما يستطيعون من الأرض قبل إبرام أي اتفاقات مع الفلسطينيين. ويأتي هؤلاء الشباب الإسرائيليين المتطرفين من المستوطنات، ويقومون بتنفيذ هجمات منظمة ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم، وخاصة في السنوات القليلة الماضية. وقام المستوطنون الإسرائيليون في عام ٢٠١٥ بما يقرب من ٨٩٨ هجوما على الفلسطينيين وممتلكاتهم وحقولهم ومواقعهم الدينية من بين أماكن أخرى (بزيادة بنسبة ٢٠٪ عن عام ٢٠١٤)، منها ٣٧٣ هجوما (٤٢٪) تم تسجيلها منذ بدء الاحتجاجات الفلسطينية الجديدة في شهر تشرين أول عام ٢٠١٥. وتنعكس هذه الهجمات المتصاعدة بصورة سلبية على عملية السلام، حيث يُظهر العديد من الشهود والوقائع، توفير حماية الجيش للمستوطنين، وتلاعب الحكومة بالإجراءات القانونية لتغطية أفعالهم.

وعلاوة على ذلك، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ جميع التدابير والخطوات الممكنة لتحسين قبضتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فأنشأت ما يقرب من ٢١٠ قاعدة عسكرية على مساحة ٤٩ كيلومترا





مربعاً، بينما سيطرت على مساحة ١٥٨٠ كيلومتر مربع (٢٨٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية) في الجهة الشرقية من الضفة الغربية تحت ذرائع مختلفة، بدءاً من إعلان بعض الأجزاء بأنها "أراضي الدولة" أو "مناطق عسكرية مغلقة" أو "مناطق إطلاق النار" أو "محميات طبيعية" أو أراضٍ مصنفة بأنها تقع في منطقة "ج". وأقامت إسرائيل في المنطقة الشرقية ثمانية وثلاثون مستوطنة إسرائيلية، عشرون منها تصنف على أنها مستوطنات زراعية؛ تقوم بزراعة ٦٥٠.٠٠٠ كيلومتر مربع من وادي الأردن في المنطقة الشرقية. ويعيش في المنطقة الشرقية والمنطقة الزراعية ما يزيد عن ٩٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، يستخدمون نحو ٤٥ مليون متر مكعب من المياه. وتمثل هذه الكمية ثلث إجمالي استخدام المياه لجميع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يبلغ عددهم ٢.٦ مليون نسمة. ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن عدم إمكانية وصول الفلسطينيين المستمر إلى الأراضي الزراعية وموارد المياه، يؤدي إلى خسائر كبيرة في الناتج وفي توفير فرص العمل. وتمثل الزراعة المرورية قطاعاً اقتصادياً هاماً، يساهم بما يقرب من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف ١١٧.٠٠٠ نسمة. (تقرير حول القيود المفروضة على الفلسطينيين في تطوير قطاع المياه، البنك الدولي، ٢٠١١).

وتقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية من أجل فرض إرادتها، باستخدام سلطات قضائية كاذبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فتقوم بهدم المنازل الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع تطبيق سياسة الإخلاء القسري المنهجي للفلسطينيين في المنطقة "ج" والقدس الشرقية. وتقوم بلدية القدس بتنفيذ عمليات الهدم والإخلاء في المدينة بالاشتراك مع وزارة الداخلية الإسرائيلية. وتتحمل الإدارة المدنية الإسرائيلية المسؤولية عن أوامر الهدم والإخلاء في المناطق الأخرى من الضفة الغربية (في المنطقة "ج"). وإن جميع عمليات الهدم والإخلاء



هي قسرية، وتؤدي إلى تشريد الفلسطينيين. وقامت إسرائيل حتى هذا التاريخ (٢٠١٦)، بهدم أكثر من ٢٥٠٠٠ منزل للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى وجود أكثر من ٢٠٠٠٠ منزل في انتظار أوامر الهدم.

وقد وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ٢٨ أيلول ١٩٩٩، الاتفاق المرحلي الثاني حول الضفة الغربية وقطاع غزة، والمعروف باسم أوسلو الثانية أو اتفاق طابا. ونظمت الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذا الاتفاق حسب مستويات مختلفة:

**المنطقة "أ":** (وتبلغ مساحتها ١٠٠٥ كيلومترا مربعا أي ١٧.٧٪ من الضفة الغربية) أعطى الفلسطينيون فيها الحكم الذاتي المطلق على القضايا الإدارية والأمنية، وتشمل هذه المنطقة المدن الفلسطينية الرئيسية.

**المنطقة "ب":** (وتبلغ مساحتها ١٠٣٥ كيلومتر مربع أي ١٨.٣٪ من الضفة الغربية) أعطى الفلسطينيون فيها الحقوق المدنية / الإدارية للتعليم والصحة والتنمية بصورة محدودة. وتشمل المناطق الريفية المأهولة بالسكان، ويقع الكثير منها بالقرب من المدن الرئيسية في الضفة الغربية.

**المنطقة "ج":** (وتبلغ مساحتها ٣٤٤٥٦ كيلومتر مربع أي ٦١٪ من الضفة الغربية) تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على هذه المنطقة.



وفي حين أن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني (٨٣.٥٪) يعيش في المناطق "أ" و "ب"، تقع الأراضي الشاغرة المتاحة للبناء لمواجهة النمو السكاني الفلسطيني والفرص الاستثمارية في الجزء الأكبر من الضفة الغربية (٦١٪) الذي يعرف بأنه المنطقة "ج"، وهي الأرض الوحيدة المتبقية والمتاحة للفلسطينيين من أجل تحقيق دولة مستدامة.



ومن الواضح أن كلتا المنطقتين "أ" و "ب" (تمثل ٣٦٪ من الضفة الغربية) مزدحمة بالفعل بكثافة سكانية تتجاوز ٤٦٢٠ شخص في كل كيلومتر مربع، مقابل كثافة سكانية تصل إلى ١٥٤٦ مستوطن إسرائيلي في الخطط الرئيسية المعتمدة للمستوطنات.

وقد أطلقت الحكومة الإسرائيلية في شهر حزيران عام ٢٠٠٢، سياسة الفصل الأحادي الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بعدة تغييرات على مسار جدار الفصل العنصري على مر السنين. وحدث الكثير من هذه التغييرات بعد "القرار الاستشاري" لمحكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، الذي يشير إلى جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة بغير قانوني، وبالتالي دعا إسرائيل إلى تفكيكه. وسيتمد المسار النهائي للجدار حسبما هو مقرر في شهر أيلول عام ٢٠٠٧، مسافة قدرها ٧٧٣ كم، وسيؤدي إلى عزل ما يقرب ٧٣٣ كيلومتر مربع (٧٣٣ ألف دونم / ٧٣٣٠٠ هكتار)، و ١٣٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وستتضمن المساحة المعزولة من الضفة الغربية ١٠٣ مستوطنات إسرائيلية، تستوعب ما يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ مستوطن إسرائيلي. كما أنها ستعزل ٦٦ من التجمعات السكانية الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية التي يتجاوز عدد سكانها ٣٠٠.٠٠٠ فلسطيني، عن ديارهم ومحيطهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.





وتتفق الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية مع ما يدعوه رئيس المعارضة الإسرائيلية اسحق هرتسوغ: الفصل التام عن الفلسطينيين. ووفقا له: لا بد لإسرائيل من بناء الجدار لكي تثبت مرة واحدة وإلى الأبد أن "القدس الموحدة" هي عاصمة إسرائيل، وأن الذي يعيش على الجانب الآخر من الجدار، ليس مواطنا من إسرائيل، مشيرا إلى أمثلة مثل العيسوية ومخيم شعفاط للاجئين. وينطبق هذا أيضا على كفر عقب وبضع عشرات من المجتمعات على مشارف القدس، والتي تشمل ما يزيد عن ١٥٠.٠٠٠ من المقدسين الفلسطينيين.

سيبقى الفلسطينيون في نهاية المطاف يعيشون في ظل هذه الظروف الظالمة، طالما أن المجتمع الدولي غير قادر أو راغب في اتخاذ موقف ملموس لوقف الإجراءات الإسرائيلية على الأرض. ولا تدخر إسرائيل فرصة للاستفادة من الظروف التي تحيط بوجودها، وتقوم بتنفيذ ما يخدم خطة طويلة الأجل لإنشاء دولة يهودية مستقلة، رغم ادعائها بأنها الدولة العلمانية والديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وتصر إسرائيل تحقيقا لهذه الغاية، على اتخاذ خطوات أحادية الجانب لإقامة دولة فلسطينية يتم تشكيلها بصورة تخدم مصالحها، وتقيدها بما يزيد عن ٥٠٠ نوع مختلف من القيود، من أجل السيطرة على حركة الناس والحدود مع العالم الخارجي. وتستخدم إسرائيل كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها؛ بدءا من الاضطرابات الحالية في المنطقة، واضطراب العلاقات بين اللاعبين الكبار في الساحة الدولية، وصولا إلى تقسيم الفلسطينيين، إضافة إلى إرواء عطش المستوطنين وطمعهم في سرقة المزيد من الحقوق الفلسطينية.

تأسس عام ١٩٩٠؛ معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) / هي مؤسسة غير ربحية مكرسة لتعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتماد على الذات للشعب الفلسطيني من خلال وتحكم وسيطرة أكبر على الموارد الطبيعية. يعمل معهد أريج خصيصا لزيادة المخزون المحلي من المعرفة العلمية والتقنية وتقديم وابتكار أساليب أكثر كفاءة لاستخدام الموارد والمحافظة عليها، والممارسات المحسنة، والتكنولوجيا المناسبة.



” ولهذا نقول أيضا إن الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية هو خطيئة ضد الله وضد الانسان لأنه يحرم الانسان الفلسطيني حقوقه الانسانية الأساسية التي منحها اياها الله، ويشوه صورة الله في الانسان الاسرائيلي المحتل بقدر ما يشوهها في الانسان الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. ونقول إن أي لاهوت يدعي الاستناد الى الكتاب المقدس أو العقيدة أو التاريخ ليبرر الاحتلال إنما هو بعيد عن تعليم الكنيسة، لأنه يدعو الى العنف والحرب المقدسة باسم الله، ويخضع الله سبحانه لمصالح بشرية أنية، ويشوه صورته في الانسان الواقع في الوقت نفسه تحت ظلم سياسي وظلم لاهوتي.“

(وثيقة وقفة حق ٢-٥)





## الأسبوع السادس - أُرْسِلَ الْمُنْسَحِقِينَ فِي الْحُرِّيَّةِ فِي إِسْرَائِيلَ

### المحبة تُحرر من سجن الكراهية

القس الدكتور يوحنا كتناشو

أعيش في بلد يعامل سكانه العرب كمواطنين من الدرجة الثانية. فمنذ هرتسل وحتى الآن حلم الدولة مرتبط باليهود. وتحلم دولة إسرائيل ببلد يهودي حتى وإن كان ثمن الحلم الدم الفلسطيني واليهودي. وترتبط الدولة الماضي بتاريخ اليهود والحاضر بمصلحتهم والمستقبل بأحلامهم. وتخدم مؤسسات الدولة هذا الحلم وتعمل جاهدة للحفاظ عليه وتحارب كل من يقف أمامه. لقد صار الحلم اليهودي مقدسا أكثر من البشر وسقطت حقوق الإنسان في سبيل هذا الحلم. وصار الدين اليهودي في إسرائيل كابوسا بسبب تطرف الأحلام والإصرار على خلق عالم مليء ليس بالأسياء فحسب بل أيضا بالعبيد. وصار الحلم اليهودي الكابوس الفلسطيني وعنوانا لكراهية القريب. وامتلاً عالمي بالكراهية التي ترجموها إلى قوانين وقنوات ظلم وقتل.

صار عالمي عالم الموت والكراهية، عالم الابتعاد عن تصميم الله الذي تحركه محبة الله من كل القلب ومحبة القريب بصدق. يتحدث اللاهوتيون عن الخطيئة وسقوط الإنسان. وفي إسرائيل تتجسد الخطيئة بصورة الكراهية وإذلال الإنسان. أعيش في دولة لا تريد مواطنيها لأنهم ليسوا يهودا. وبينما يصرخ البعض "الموت للعرب" يتسارع آخرون في سن القوانين التي تمنعنا من الحديث عن النكبة ومن تعليم أولادنا هويتنا وتراثنا



ومن التواصل مع أهلنا في المناطق الفلسطينية المحتلة. وصار الحب ممنوعا فستعاقب الدولة من يحلم بأن يتزوج شريكا فلسطينيا من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق يخاطبنا السيد المسيح برسالة نبوية مازال صوتها يدوي في ربوع الناصرة حيث سُمعت لأول مرة. إنها رسالة الحب الإلهي وتحرير الإنسان والإنسانية من الكراهية ومن لا يحب الإنسان يكره الله. ولا نستطيع علاج الكراهية بالكراهية بل علاجها يكون بالمشبة المحررة. وهذا ما أراه في عمل السيد المسيح التحريري في لوقا ٤.

لقد دخل الرب يسوع مجمع الناصرة. وبحسب عادات القرن الأول في المجمع استهلوا العبادة بقراءة ثنية ٦:٤ ليتذكروا أن عبادة الله الواحد لا تنفصل عن محبته من كل القلب ومحبة كل إنسان خلقه. وفيما بعد قرأ السيد المسيح النص المشهور في لوقا عن التحرير ثم قدم المسيح في حوارهِ مثاليْن عن إيليا وأليشع. وارتبطت رسالة التحرير برسالة المحبة في خدمة مجمع الناصرة. المحبة الإلهية تحررنا من العنصرية. لقد أرسل الله إيليا إلى امرأة غير يهودية (لو ٤: ٢٦) وشاءت حكمة الله أن يشفي أليشع نعمان السرياني. ونعمان قائد عسكري غير يهودي أراد محاربة إسرائيل. في الناصرة تحدى يسوع العنصرية في برنامجه التحريري. في الناصرة تحدى السيد المسيح الامتيازات الاثنية فلا يوجد فرق بين يهودي وغير يهودي في محبة الله وإرادته لتحرير كل البشر. فلا يوجد مواطن من الدرجة الثانية عند الله. وفي الناصرة أغضب المسيح برنامجه التحريري كل



من أصر على منطق الكراهية والغضب الخالي من المحبة والممتلئ بالعنف والقتل. فمنطق الكراهية حرم الناس زمن إيليا وأليشع من الاحتفال بعمل الله ومن تحقيق دعوة شعبه أن يباركوا كل إنسان مخلوق على صورة الله. وهكذا فاجأ السيد المسيح مستمعيه اليهود برسالة تشمل غير اليهود فحب الله للجميع وتحريره للجميع واعتناؤه بالجميع بشكل متساو. ورفض الجموع لمنطق الحب الإلهي الشمولي لن يبطل إصرار الله على هذا الحب. ورفضهم لرسالة السيد المسيح لا يجعل رسالته خالية من الصدق أو التأثير بل يبين أن درب التحرير هو مواجهة الكراهية بالمحبة ومواجهة العنف بالحق ومواجهة العنصرية بإصرار الله على مباركة لكل خليقته. المحبة تحرر من سجن الكراهية وتطلق أسرى العنصرية أحرارا.

لقد وصل برنامج المسيح التحريري إلى ذروته في موته وقيامته. فهناك التقت كراهية الإنسان ومحبة الله. هناك واجه منطق العنف رسالة الحق وقتلت خطيئة الإنسان رسول المحبة والسلام ربنا يسوع المسيح وعلقوه على خشبة الصليب. لكنه قام. قام ليعلن أن محبة الله أقوى من كراهية الشعوب وأن تحرير الإنسان لن يتم بدون قهر الكراهية والعنف والخطيئة سواء أكانت خطيئة الفرد أم الشعوب. وقهر الكراهية يكون بغفران المحبة التي تحب كل إنسان وتكره كل خطيئة.





إن مستقبل بلادنا مرتبط باستنهاض المحبة المحررة في قلوبنا وفي قلوب شعوب المنطقة. الحلول السياسية جيدة ولكن بدون محبة لن تثبت. الحلول العسكرية مؤقتة وستأسرنا بقفص الكراهية وسفك الدماء. الدين بدون محبة قاتل. السياسة بدون محبة لن تشبع القلب وتحرره. المحبة هي طريقنا إلى التحرير. المحبة ترفض العبودية والعنصرية وإذلال الإنسان.

المحبة تنتصر على الخوف وعدم الغفران. المحبة ترجو من جديد بعد تاريخ مليء بالفشل. المحبة ترفض الاحتلال وعدم المساواة. المحبة لا تقاوم الظلم بالظلم والاساءات بالاساءات بل تقاوم الشر بالخير. المحبة تريد العدل والسلام لا لليهودي فحسب بل أيضا للفلسطيني. المحبة تحارب العنصرية وكل ما ينشر الكراهية وتتحدى القوانين الظالمة وتسعى إلى بناء مستقبل أفضل تسود فيه العدالة والمساواة للجميع. والمسيح قام ليمكننا أن نحب الله من كل قلوبنا وأن نحب القريب كنفسنا.



القس الدكتور يوحنا كتناشو: فلسطيني انجيلي حصل على شهادته العلمية من جامعة بيت لحم وكلية ويتون ومدرسة ترينيتي الانجيلية للاهوت. د. كتناشو هو العميد الأكاديمي في كلية الكتاب المقدس في الناصرة. لديه عدد من الكتابات باللغتين العربية والانكليزية منها: "أرض المسيح: نداء فلسطيني" د. كتناشو كاتب مشارك لوثققة وقفه حق - كايروس فلسطين.



# اضطهاد الفلسطينيين مواطني إسرائيل

## مركز بديل

تميل الرواية العامة حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى التركيز على وضع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل رئيس، ونادرا ما تأخذ وسائل الإعلام أو الجهات الفاعلة الدولية بعين الاعتبار وضع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. فرغم أنهم يحملون بطاقات هوية مختلفة، إلا أن هناك الكثير من أوجه الشبه بينهم وبين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويخضعون لسياسات مماثلة جدا للتهجير القسري، رغم أن هذه السياسات قد تأخذ شكلا مختلفا. يظهر هذا بشكل واضح في حال الفلسطينيين المهجرين داخليا خاصة، الذين نادرا ما نذكرهم عند الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين، حتى وإن كانوا يعتبرون أنفسهم جزءا منهم.

### المهجرون الفلسطينيون داخليا في إسرائيل

هناك ما يقرب من ١,٦ مليون فلسطيني يحملون الجنسية الإسرائيلية، غالبا ما يشار إليهم باسم العرب أو عرب إسرائيل أو الأقلية العربية، وهم يمثلون ما يقرب من ٢٠٪ من سكان إسرائيل.<sup>١</sup> من بين هؤلاء ما يقرب من ٣٨٠٠٠ شخص من المهجرين داخليا.<sup>٢</sup> هذه المجموعة من الفلسطينيين هي ممن هجروا قسرا من منازلهم خلال النكبة، لكنهم بقوا داخل إسرائيل، فضلا عن أولئك الذين جرى تهجيرهم بعد ذلك حتى هذا اليوم.

قامت الأنروا في أعقاب حرب عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢، بتقديم المساعدة للمهجرين الفلسطينيين داخليا، وتعاملت معهم بالطريقة نفسها كما هو الحال مع جميع اللاجئين الآخرين المنتشرين في أنحاء العالم العربي. وتم التوصل في عام ١٩٥٢ إلى اتفاق بين الأنروا وإسرائيل، تقوم إسرائيل بموجبه بتحمل مسؤولية إدارة أحوال هؤلاء الفلسطينيين المهجرين داخليا، وتقوم الأنروا بالمقابل، بوقف تقديم المساعدات واعتبارهم لاجئين. الأسباب التي دفعت الأنروا إلى ذلك أسباب اقتصادية، إذ كانت تفتقر إلى الأموال للاستجابة إلى احتياجات جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا في النكبة. ومن ناحية أخرى كان ذلك بالنسبة لإسرائيل تحركا سياسيا. وادعت في الوقت الذي أصبح فيه الاتفاق قيد التنفيذ، أن "مشكلة اللاجئين في إسرائيل لم تعد قائمة."<sup>٣</sup>

ما زال الفلسطينيون المهجرون داخليا قسرا من ديارهم عام ١٩٤٨ غير قادرين على العودة إلى ديارهم اليوم، حيث يسمح لهم بزيارة قراهم ومنازلهم، إلا أن أية محاولة منهم للإقامة في ممتلكاتهم تواجه بالقوة والطرده الفوري من قبل القوات الإسرائيلية.

١ - [http://www.cbs.gov.il/www/hodaot2013n/11\\_13\\_097e.pdf](http://www.cbs.gov.il/www/hodaot2013n/11_13_097e.pdf)

٢ - <http://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/survey/Survey2013-2015-en.pdf>

٣ - <http://badil.org/en/publication/periodicals/al-majdal/item/1018-how-has-israel-dealt-with-the-internally-displaced?.html>





خير مثال على هذا التهجير المستمر هو قرية إقرت، وهي قرية فلسطينية مسيحية، تقع في شمال إسرائيل، تم احتلالها في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٨. حيث أمر الجيش الإسرائيلي سكانها بمغادرة القرية بإدعاء مخاوف أمنية على طول الحدود مع لبنان المجاور. وقد ترك السكان القرية بناء على تأكيدات بالسماح لهم بالعودة في غضون خمسة عشر يوما. وعندما لم يحدث ذلك، توجه السكان إلى المحاكم. وقضت المحكمة العليا الإسرائيلية في تموز عام ١٩٥١ بأنه يحق لسكان إقرت العودة إلى قريتهم، لأن الأسباب المؤقتة لجلاتهم لم تعد قائمة، ولا توجد أسس قانونية لحرمانهم من حقهم في العودة. رغم ذلك، تحدى الجيش القرار، وأصدر أوامر إلى السكان بالطرد، وقام بتدمير القرية.<sup>٤</sup>

وفي شهر تشرين الأول عام ٢٠٠١، قررت الحكومة الإسرائيلية رسمياً، رفض السماح لهم بالعودة بإدعاء مخاوف أمنية، ولأن ذلك من شأنه أن يشكل سابقة للفلسطينيين المهجرين الآخرين. وقد صرح أرييل شارون نفسه بشأن قضية إقرت، بأن الحكومة يمكن أن تعمل بحرية عندما تكون هناك إرادة سياسية. ولا يزال هذا القرار يمثل الموقف الرسمي لدولة إسرائيل، فيما يتعلق بحق العودة للفلسطينيين المشردين والذين هم مواطنون إسرائيليون.<sup>٥</sup>

هناك قضية أخرى جرت مؤخراً في شهر حزيران عام ٢٠١٣ توضح هذا التهجير المستمر؛ إذ وافقت إسرائيل على قانون برافر- بيغن، الذي إذا ما تم تنفيذه سيؤدي إلى تدمير جميع القرى "غير المعترف بها"، ونقل سكانها قسراً ويبلغ عددهم ٨٠٠٠٠ نسمة من البدو المقيمين حالياً في ٣٥ قرية "غير معترف بها" في صحراء النقب جنوب إسرائيل. وتقوم الحكومة الإسرائيلية من خلال تسمية هذه المجتمعات بأنها "غير معترف بها" بحرمان المواطنين الذين يسكنون هناك من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الماء، والكهرباء، والصرف الصحي، والبنية التحتية للطرق، إضافة إلى خدمات التعليم، والرعاية الصحية. إن حجب هذه الخدمات هو أمر متعمد، وذلك "لإجبار" أبناء هذه المجتمعات البدوية على التخلي عن أرض أجدادهم. وتمثل هذه الحالة نموذجاً للممارسات الجارية لنقل القسري للسكان على جانبي الخط الأخضر.

رغم خطورة السياسات والممارسات التي تنفذها إسرائيل، وتؤدي إلى التهجير الداخلي والنقل القسري للفلسطينيين منذ عقود، لم يتم تشكيل وكالة تابعة للأمم المتحدة أو أي هيئة رسمية أخرى، لتتحمل مسؤولية حماية هؤلاء الأشخاص والجماعات المهجرة، أو السعي من أجل حل دائم لصالحهم.<sup>٦</sup>

٤ - <https://www.badil.org/en/publication/periodicals/al-majdal/item/806-refugee-protection.html>

٥ - Ibid

٦ - Karine McAllister and Karim Khalil, "Internal Displacement in the Occupied Palestinian Territory," Humanitarian Exchange Magazine, no. 44 (September 2009).

## السياسات التمييزية تؤثر على جميع الفلسطينيين

### في إسرائيل

إذا ما تركنا جانبا حرمان المهجرين الفلسطينيين داخليا من العودة، فإن الغالبية العظمى من السياسات القمعية والتمييزية التي يعاني منها الفلسطينيون المهجرون داخليا في إسرائيل، تؤثر على جميع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. فقد أقامت إسرائيل في أعقاب حرب عام ١٩٤٨ حكما عسكريا في المناطق التي يقيم فيها السكان الفلسطينيون، من أجل السيطرة على من بقي منهم داخل إسرائيل، ومنع عودة اللاجئين. كما فرضت قيودا مشددة على حرية التعبير والتنقل، وتم حصرهم في مناطق تحت السيطرة، فقد كان الفلسطينيون على سبيل المثال بحاجة إلى إذن خطي من القائد العسكري من أجل مغادرة مدنهم وقراهم. وفي المقابل، كانت هناك حكومة مدنية تدير شؤون السكان اليهود في البلاد. إلا أن انتهاء هذا الحكم العسكري لم يوقف هذا التمييز المنهجي.

قامت إسرائيل منذ البداية بتنفيذ إستراتيجية " فرق تسد " مع الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى أحد الانقسامات الرئيسة الأولى في المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل. فقد طُلب في عام ١٩٥٦ من جميع الفلسطينيين الذكور الذين ينتمون إلى الطائفة الدرزية الخدمة في الجيش الإسرائيلي، بعد التوصل إلى اتفاق بين عدد صغير من زعماء الدرروز ودولة إسرائيل.<sup>٧</sup> وفي عام ١٩٥٧ تم الاعتراف بالدرروز أقلية عرقية محددة في إسرائيل، وتم وضع مناهج ونظام مدارس محدد لهم، لتعزيز الهوية الدرزية باعتبارها تمثل مجموعة عرقية منفصلة لا دينيا فقط. وعلى هذا النحو، تم عزلهم عن بقية الفلسطينيين.<sup>٨</sup> ورغم الاحتجاجات في العديد من القرى في ذلك الوقت، إلا أن هذا الوضع ما زال موجودا حتى اليوم.

هناك مثال قريب آخر يتمثل في الجهود التي بذلتها إسرائيل مؤخرا لعزل المسيحيين الفلسطينيين في إسرائيل عن نظرائهم المسلمين. إذ جرت عام ٢٠١٤ مناقشة تشريع في البرلمان الإسرائيلي- الكنيسة- يمنح المسيحيين وضعاً مستقلاً، ويعطيهم امتيازات خاصة.<sup>٩</sup> وقالت منظمة عدالة: "إن هذه السياسة تسعى إلى تفتيت الشعب الأصلي لهذه الأرض إلى مجموعات صغيرة بهويات ضيقة تحل محل هويتهم الوطنية."<sup>١٠</sup>

٧ - <https://electronicintifada.net/content/israel-tried-brainwash-us-says-druze-pioneer-who-refused-army-service/13047>

٨ - <https://electronicintifada.net/content/palestinians-must-resist-israels-efforts-foment-sectarianism/13269>

٩ - <https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/palestinian-christians-not-really-arabs-says-senior-israeli-lawmaker>

١٠ - <http://www.adalah.org/en/content/view/8250>



كان لمسألة خلق هوية منفصلة للمسيحيين الفلسطينيين علاقة بالخدمة العسكرية. إذ تحاول إسرائيل تجنيد المسيحيين في الجيش. وقد عبر عزمي الحكيم رئيس مجلس طائفة الروم الأرثوذكس في الناصرة عن معارضته لهذه الاستراتيجية الأخيرة في مناسبات عديدة. إذ قال: "حاولت إسرائيل استخدام الخدمة العسكرية لتفرزنا وتجعل منا مجموعة قومية منذ الأيام الأولى لقيام الدولة. إنها تريدنا أن نكون في حالة ضعف، وأن نكون جماعات دينية منفصلة، غير قادرين على تنظيم أنفسنا والمطالبة بحقوقنا."<sup>١١</sup> ولأن سياسة فرق تسد تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مستمرة منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، فإنها تهدف إلى تفتيت الشعب الفلسطيني من خلال منح هذا الشعب هويات منفصلة عن بعضها وحقوقاً مختلفة.

في الأشهر الأخيرة، تسرب المزيد من أشكال الاضطهاد المباشر ضد الفلسطينيين في إسرائيل إلى وسائل الإعلام. فقد أجاز المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي في أيلول عام ٢٠١٥ استخدام الذخيرة الحية لتفريق المظاهرات.<sup>١٢</sup> وكان استخدام القوة المفرطة العنصر المشترك في المواجهات بين القوات الإسرائيلية والمحتجين الفلسطينيين داخل إسرائيل. وفي أعقاب تصاعد الهجمات ضد الإسرائيليين بعد الأول من تشرين الأول ٢٠١٥، اعتمدت إسرائيل إجراءات مختلفة لقمع أية محاولة من الفلسطينيين للاحتجاج على السياسات الإسرائيلية، أو لممارسة حقهم في حرية التعبير. وقد اتخذ هذا القمع أشكالاً من الاعتقال التعسفي والوقائي، واعتقال المنظمين أو التهيب.<sup>١٣</sup> فقد اعتقل أكثر من ١٠٠ فلسطيني داخل إسرائيل في شهر تشرين الأول، ومن بينهم عدد من الأفراد القصر، كما منع عدد كبير منهم من الاتصال بمحام.<sup>١٤</sup>

أظهرت الهجمات التي قام بها في الأشهر الأخيرة بعض المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ضد إسرائيليين، أن ما تدعيه إسرائيل من تطبيق دمج ومساواة للمواطنين الفلسطينيين ليس قائماً إلى حد كبير، وأن القمع سيؤدي إلى الإحباط المستمر. وكما أشرنا سابقاً، فإن سياسات النقل القسري للسكان، والتمييز والقمع ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل، تعود إلى فترة إنشاء دولة إسرائيل، ولا يمكن فصلها عن الإطار الأوسع لسياسات نقل السكان القسري المستمرة، التي تحدث في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

#### مركز بديل

مركز بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين هو مؤسسة أهلية فلسطينية الهوية في منطلقاتها ومبادئها وغاياتها؛ يؤمن أن دوره يتركز في الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وذلك بالاستناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي عامة، وقانون حقوق الإنسان الدولي خاصة. يؤمن مركز بديل أن ما تتضمنه مواثيق حقوق الإنسان الدولية من قواعد تشكل أداة نضالية يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الوطنية من جهة، وإطاراً يحدّد فلسفته، وعلاقاته، ورويته في كلّ المراحل وعلى كافة المستويات.

١١ - <https://electronicintifada.net/content/israeli-army-recruitment-plan-aims-incite-christian-muslim-tensions/12645>

١٢ - <http://euromedrights.org/publication/escalating-violence-in-israelopt-time-to-address-the-root-causes/>

١٣ - <http://euromedrights.org/publication/escalating-violence-in-israelopt-time-to-address-the-root-causes/>

١٤ - <http://www.adalah.org/en/content/view/8652>



” كلمتنا لكنائس العالم هي أولا كلمة شكر على التضامن الذي أظهرته لنا قولا وعملا وحضورا بيننا. وهي كلمة إشادة بمواقف العديد من الكنائس والمسيحيين الداعمين لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وهي رسالة تضامن مع تلك الكنائس التي عانت بسبب مواقفها المناصرة للحق والعدل. ولكنها أيضا نداء الى التوبة وإعادة النظر في مواقف لاهوتية أصولية داعمة لمواقف سياسية ظالمة للإنسان الفلسطيني. هي نداء للوقوف مع المظلوم، ولإبقاء كلمة الله بشرى سارة للجميع، لا لتحويلها سلاحا يفتك بالمظلوم. كلمة الله كلمة محبة لكل خليقته. ليس الله حليفا لأحد على أحد ولا خصما مع أحد في وجه أحد. بل هو رب الكل ومحب الكل، وطالب العدل من الكل ومعطي وصاياه للكل. ولهذا نحن نريد من الكنائس ألا تعمل على إعطاء غطاء لاهوتي للظلم الذي نحن فيه أي لخطيئة الاحتلال المفروض علينا. إن سؤالنا اليوم لإخوتنا وأخواتنا في كل الكنائس هو: هل تقدر أن تساعدونا على استعادة حريتنا. وبذلك فقط تساعدون الشعبين على التوصل الى العدل والسلام والأمن والمحبة؟“

(وثيقة وقفة حق ٦-١)



## الأسبوع السابع - إعلان سنة الرب الصالح

### إفلات إسرائيل من العقاب ضرورة ملحة

#### مؤسسة الحق لحقوق الإنسان

جرى في الماضي تزويد المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة، بأمثلة توضيحية مذهلة عن العواقب التي تؤدي إليها حالة الإفلات من العقاب المتواصلة، التي ما انفكت إسرائيل تتمتع بها منذ عقود في مواجهة انتهاكاتها للقانون الدولي، التي وُثِّقت توثيقاً جيداً وأُدينت على نطاق واسع. وكان لهذه الحالة من الإفلات من العقاب - التي سهّلها اعتماد المجتمع الدولي على إدانة الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل دون إتخاذ أي إجراء ذي مغزى، نتائج كارثية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

من الأمثلة على ذلك، أنه رغم التزامها المعلن بالقانون الإنساني الدولي، إلا أن الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها أثبتت أنها غير راغبة في اتخاذ موقف صارم، بإدانة الهجمات غير المتناسبة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤. وأخفق مجلس الأمن الدولي - بصفته هيئة الأمم المتحدة الرئيسة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين - بالتوصل إلى أية نتيجة قبل الاتفاق على وقف إطلاق النار، ما شكّل إخفاقاً إضافياً من جانب المجلس في التصدي للانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل. وفي ظلّ حالة الإفلات من العقاب المطولة هذه، يفلت من العقاب مرتكبو أخطر الجرائم الدولية، بما فيها الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، فيما يُحرّم ضحاياهم من حقهم الأساس في نيّال الإنصاف الفعّال.

#### مسؤولية إسرائيل بصفقتها دولة الاحتلال

إن رفض إسرائيل الاعتراف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة قانوناً على الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر ملزم لها بوصفها دولة الاحتلال، إنما يفاقم بصورة حاسمة الحرمان الصارخ للشعب الفلسطيني من العدالة. ويشكّل هذا الموقف تحدياً للكثير من القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة، وللرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية حول النتائج القانونية المترتبة على تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٢٠٠٤ والبيانات التي لا حصر لها، الصادرة عن حكومات في شتى أرجاء العالم.

لقد رفضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أيضاً، الاعتراف بالالتزامات المترتبة على دولة إسرائيل بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي، فيما يتّصل بالشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من البيانات المتكررة التي صدرت عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة، التي أعادت فيها التأكيد على هذه الالتزامات. وانضمت بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق بشأن الصراع في غزة، إلى قائمة طويلة من المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، وإلى نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤخراً، الذين رفضت إسرائيل السماح لهم بالدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. فمنذ أن جرى تعيين السيد ريتشارد فولك مقرراً خاصاً





حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لم يُسمح له ولا لسلفه السيد مكارم وبيسونو بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة للاضطلاع بعملهما.

### مسؤولية الدول الثالثة

ينبغي أن توضّح الدول بأنه من غير المقبول استخفاف إسرائيل المتزايد بنظام الأمم المتحدة،

وتحدّيتها المتواصل للالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، إذ أن من شأن انتهاك إسرائيل للقواعد الآمرة في القانون الدولي أن يلقي التزامات على دول العالم الثالث. فعلى سبيل المثال تنصّ المادة ٤١ من مشاريع المواد التي وضعتها لجنة القانون الدولي، على أنه ينبغي ألا تعطي الدول أية صفة قانونية لانتهاك القواعد الآمرة، وأن تتعاون تعاوناً نشطاً من أجل إنهاء الوضع غير القانوني.<sup>١٥</sup> علاوة على ذلك، ينبغي أن تضمن دول العالم الثالث أن تقدّم إسرائيل تعويضات كاملة عن الأضرار التي نتجت عن انتهاكها للقواعد الآمرة في القانون الدولي. فبموجب المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع التي أبرمت عام ١٩٤٩، تقع على عاتق الدول التزامات فيما يتعلّق بضمان احترام إسرائيل للقانون الإنساني الدولي، وعليها الامتناع عن التغاضي عن السياسات غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل في دولة فلسطين المحتلة، أو تقديم الدعم لها. وبناء على ذلك، ينبغي أن تمتنع الدول عن تشجيع الشركات بصورة نشطة على التفاوض بشأن عقد صفقات تجارية مع الشركات الإسرائيلية، ما قد يسهم في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وفضلاً عن ذلك، وبموجب المادتين ١٤٦ و١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، تُلتزم الدول بالبحث عن المسؤولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف ومقاضاتهم. وبناء على ذلك، يرقى "تدمير واغتناب الممتلكات على نحو لا تبرّره الضرورات الحربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسّفية"، إلى كونه خرقاً جسيماً بموجب المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة.<sup>١٦</sup>

### مسؤولية الشركات

أحد الأشكال الأخرى الكفيلة بتحقيق المساءلة يكمن في مسؤولية الشركات. إذ يتّضح أن المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تحدّد دور الشركات "بصفتها أجهزة مجتمع متخصصة تؤدي وظائف متخصصة"، وتتطلّب الامتثال لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى الواجبة التطبيق من قبيل القانون الإنساني

١٥ - انظر النتائج القانونية المترتبة على الدول جراء استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) بصرف النظر عن قرار مجلس الأمن الدولي ٢٧٦ (لعام ١٩٧٠) والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١، الفقرة ١٣٦.

١٦ - المادة ١٤٧، اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩).



والعرفي.<sup>١٧</sup> ومن الممكن مساءلة الشركات عن تورّطها في أنشطة غير قانونية، على نحو يشكّل انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولل قانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبناء على ذلك، فالشركات التي تستفيد من الفرص التجارية التي تحظى بمساندة بيئة من انتهاك حقوق الإنسان، قد تعتبر شريكة في المساعدة والحضّ على ارتكاب انتهاكات، حتى وإن كانت لا تساعد بشكل مؤكد في ارتكاب هذه الانتهاكات. وتنص قواعد الأمم المتحدة بشأن مسؤولية الشركات غير الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، على أنه ”ينبغي ألا تتخاطر الشركات غير الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية.... وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية ضد الإنسانية، أو أن تستفيد منها على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي ولا سيّما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.“<sup>١٨</sup>

من أجل احترام القانون الدولي وحماية الضحايا، ينبغي أن تضع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها التزامها بحقوق الإنسان الذي أعلنت عنه موضع التنفيذ، وذلك بأن تعمل على تنفيذ آليات العدالة الدولية دون مزيد من الإبطاء.

#### مؤسسة الحق لحقوق الإنسان

مؤسسة ”الحق“ – القانون من أجل الإنسان، هي جمعية حقوق إنسان فلسطينية، غير حكومية ومستقلة، مقرها مدينة رام الله – الضفة الغربية، تأسست عام ١٩٧٩ من قبل مجموعة من المحامين الفلسطينيين بهدف توطيد مبدأ سيادة القانون، وتعزيز صون حقوق الإنسان واحترامها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. سجلت ”الحق“ كشركة غير ربحية بمقتضى القانون الأردني الذي كان ساريا في الأراضي الفلسطينية في ذلك الحين. وفي بدايات العام ٢٠٠٤ تم تعديل الوضع القانوني للحق حيث تم تصنيفها كشركة غير ربحية وإعادة تسجيلها كجمعية أهلية تخضع للنظم والقوانين الفلسطينية النازمة للجمعيات الأهلية والهيئات الخيرية.

١٧ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ٦ ([http://www.ohchr.org/documents/publications/GuidingprinciplesBusinesshr\\_en.pdf](http://www.ohchr.org/documents/publications/GuidingprinciplesBusinesshr_en.pdf)).

١٨ - قواعد الأمم المتحدة بشأن مسؤولية الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان



## وقفة حق - سنة الخلاص

### القس الدكتور متري الراهب

مع اطلالة كل سنة يُتلى في الكنائس المسيحية في فلسطين والعالم اجمع هذا الفصل من الانجيل المقدس بحسب البشير لوقا (٤: ١٦-٢١) حيث نقرأ:

”وَجَاءَ إِلَى النَّاصِرَةِ حَيْثُ كَانَ قَدْ تَرَبَّى. وَدَخَلَ الْمَجْمَعَ حَسَبَ عَادَتِهِ يَوْمَ السَّبْتِ وَقَامَ لِيَقْرَأَ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ سِفْرُ إِشَعْيَاءِ النَّبِيِّ. وَلَمَّا فَتَحَ السِّفْرَ وَجَدَ الْمَوْضِعَ الَّذِي كَانَ مَكْتُوبًا فِيهِ:

رُوحُ الرَّبِّ عَلَيَّ، لِأَنَّهُ مَسَحَنِي لِأُبَشِّرَ الْمَسَاكِينَ، أَرْسَلَنِي لِأَشْفِيَ الْمُنْكَسِرِي الْقُلُوبِ، لِأَنَّادِي لِلْمَأْسُورِينَ بِالْإِطْلَاقِ وَلِلْعُمَى بِالْبَصَرِ، وَأَرْسَلَ الْمُنْسَحِقِينَ فِي الْحُرِّيَّةِ، وَأَكْرَزَ بِسَنَةِ الرَّبِّ الْمَقْبُولَةِ. ثُمَّ طَوَى السِّفْرَ وَسَلَّمَهُ إِلَى الْخَادِمِ، وَجَلَسَ. وَجَمِيعُ الَّذِينَ فِي الْمَجْمَعِ كَانَتْ عُيُونُهُمْ شَاخِصَةً إِلَيْهِ. فَابْتَدَأَ يَقُولُ لَهُمْ: «إِنَّهُ الْيَوْمَ قَدْ تَمَّ هَذَا الْمَكْتُوبُ فِي مَسَامِعِكُمْ.»

لم يكن اختيار يسوع لهذه الكلمات عبثياً ولم يأتي محض الصدفة بل جاء عن وعي كامل بالمهمة الموكلة اليه، وبالرسالة التي جاء يحملها وبالمسؤولية الملقاة على كاهله.



لذلك فان أردنا ان نفهم طبيعة ارسالية يسوع علينا ان نفهمها كما هو فهمها وفسرها وعاشها. وعلينا ان نقرأها في سياقها الجيوتاريخي والحضاري والديني.

فيسوع المسيح هو كلمة الله الازلية التي تجسدت على الارض الفلسطينية... فهنا في بيت لحم ولد، وفي الناصرة تربى، وعلى ضفاف بحيرة طبرية تلمذ وعلم، ليصلب ويبعث في المدينة المقدسة. كان يسوع احد ابناء هذه الارض، والتي كانت وستبقى ارضاً متعددة الاديان والاعراق... أرضاً كانت وما زالت تودع احتلالاً لتستقبل الاحتلال الآتي...

ففلسطين المسيح كانت ترزح تحت احتلال روماني قارب من العمر المئمة عام، أذاق السكان الاصليين العذاب والهوان دون ان يقوى على تركيعهم أو ان يبدد من شوقهم للعدالة، وعشقهم للحرية والكرامة.

أمام هذه الخلفية التاريخية لا بد ان نقرأ كلمات الانجيل المقدس، لقد اراد يسوع من خلال الكلمات التي اقتبسها من سفر اشعياء النبي(٦١: ١-٢) ان يبين طبيعة رسالته السماوية والتي رأها تدرج تحت عناوين رئيسية ثلاث:

### العنوان الاول: بشرى للمساكين!

يسوع أتى بخبر سار، بشرى مفرحة، وهي للمساكين... هذه البشرى هي أولاً بشرى بإله جوهره المحبة الخالصة... لا الشريعة الدينية المقبضة التي تستعبد الناس جاعلة من الايمان القويم عبئاً ثقيلاً أو هروباً من الواقع او اعتزلاً عن العالم في شطحات ديماغوغية لا تغني ولا تسمن.

أوضح يسوع ان فهمنا لطبيعة الرسالة الالهية تؤثر على تصرفاتنا اليومية. فإن كان الله محبة فهذا تحرير للانسان من تدين يقوم على الخوف والرهبنة، بدل ان يبنى على الحب والرحمة....

وتكمن خطورة كبيرة للشعوب التي تقبع تحت الاحتلال وجبروته، أن تخال الله على شاكلة المحتل يطلب من الناس اكثر مما في وسعها ويوسع في ترويضها وان كان دينياً. وينطبق قول الشاعر ايليا ابو ماضي هنا ايضاً، ”هو عبء على الحياة ثقيل من يظن ”الايمان“ عبئاً ثقيلاً“ رسالة يسوع كانت وما زالت بشرى للعالمين وبشرى للفلسطينيين، مهما حاولت بعض الحركات الاصولية ان تجعل منها ”نذر موت لا بذور حياة“ (وثيقة وقفه حق ٢-٣-٣).

### العنوان الثاني: نداء للحرية

لقد اراد يسوع ان يبين أن جزءاً أصيلاً من رسالته يكمن في أنه أتى لينادي للأسرى بالحرية وليرسل المنسحقين في الحرية...





ولا يجوز لنا ان نروحن كلمات المسيح، فروحها في نداء الحرية... حرية لشعب ذاق الامرين تحت الاحتلال الروماني وحرية للشعب الفلسطيني الذي طال ظلمه تحت الاحتلال الاسرائيلي...

كما ان الله محبة فهو في جوهره حرية... فالمحبة الحققة هي المحبة الحرة... والمحبة والحرية صنوان لا يفترقان لذلك قلنا هذا في وثيقة وقفه حق:

”ولهذا نقول ايضاً أن الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية هو خطيئة ضد الله وضد الانسان لأنه يحرم الانسان الفلسطيني حقوقه الانسانية الاساسية التي منحه اياها الله، ويشوه صورة الله في الانسان الاسرائيلي المحتل بقدر ما يشوهها في الانسان الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال.“ (وثيقة وقفه حق ٢-٤ و ٢-٥).

### العنوان الثالث: سنة خلاصية

قال يسوع جئت اكرز بسنة الرب المقبولة...

”وسنة الرب المقبولة“ إصطلاح أخذ من العهد القديم، فلقد أمر الله شعب اسرائيل ان يحفظوا السنة السابعة كما يحفظوا اليوم السابع من الاسبوع فهي سنة ترتاح فيها الارض و يحرر العبد الفقير ليحيا حياة كريمة حرراً على نفسه وماله.



ولم يكتف الله بالسنة السابعة فحسب بل أمر أيضاً بسنة اليوبيل وهي السنة التي تأتي بعد سبع سنين سبع مرات اي بعد ٤٩ سنة، يليها السنة الخمسين سنة اليوبيل حيث أوصى الله ان يعود الاشخاص والعشائر الى حالتهم الاصلية وان يحرر العبيد والاسرى وترد الرهائن والاراضي المسلوبة الى سكانها الاصليين.

ولكلمات المسيح هذه وقع خاص على مسامعنا نحن الفلسطينيين... فهذا العام الجديد ٢٠١٦ هو الذكرى التاسعة والاربعين لاحتلال الضفة الغربية وغزة والجولان.... كما ويصادف السنة التي تليها ٢٠١٧ ذكرى مرور مئة عام على وعد بلفور المشؤوم، وبالتالي توجه المبادرة المسيحية الفلسطينية دعوة الى الكنائس والحكومات في العالم تحثهم فيها على ان تكون سنة ٢٠١٧ سنة خلاصية، "نخلص" فيها من احتلال طال امده، سنة يطلق فيها كل اسرانا، سنة تعود فيها الارض الى اصحابها الاصليين، سنة تأتي ببشرى عودة للمهجرين...

أجل نقول وقد شارفنا على الخمسين عاماً تحت الاحتلال: أما آن لهذا القيد ان ينكسر! وأما آن لهذه السنة الخلاصية ان تنجلي! لذلك تطالب المبادرة المسيحية الفلسطينية الشعوب العربية والاسلامية والغربية بوقفه حق، الآن في ٢٠١٦ وقبل فوات الاوان.

القس الدكتور متري الراهب: رئيس مجمع ديار وكلية دار الكلمة في بيت لحم. وهو راعي كنيسة الميلاذ الانجيلية اللوثرية في بيت لحم. وهو كاتب مشارك لوثيقة "وقفه حق - كايروس فلسطين" للقس متري سلسلة من الكتب اللاهوتية التي ترجمت الى لغات عديدة ونالت شهرة عالمية



## اشترك معنا في وقفة حق !

- صلّ من أجل العدالة في المنطقة، وتأمل كيف يمكن أن يسهم كل واحد منا في بناء سلام عادل.
- جدّد وعيك بالبحث عن الحقيقة، وفي الأسباب الجذرية للصراع، وحقوق الفلسطينيين، والحاجة إلى بناء رؤية سياسية صحيحة تستند إلى سلام يقوم على أساس القانون الدولي. أدرس "وثيقة وقفة حق" كأساس للحوار. أخبر أصدقاءك وكنيستك والسياسيين عن صوت المسيحيين الفلسطينيين، لرؤية "وقفة حق" للسلام القائم على العدل والمحبة.
- أنظر إلى الواقع وابحث عن الحقيقة. نحن نقول للكنائس "تعالوا وانظروا" من أجل فهم الواقع! سنقوم بدورنا لكي نعرفوا حقيقة واقعتنا، سوف نستقبلكم كحجاج قادمين إلينا من أجل الصلاة، تحملون رسالة السلام والمحبة والمصالحة. وستعرفون الحقائق وشعب هذه الأرض من الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.
- أعد النظر في اللاهوت الداعم للظلم. إن "وقفة حق" هي دعوة إلى التوبة، وإلى إعادة النظر في المواقف اللاهوتية الأصولية، التي تدعم بعض الخيارات السياسية الظالمة فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني. إن كلمة الله هي كلمة حب لجميع خلقه. نطلب من الكنائس الشقيقة أن لا تقدم الغطاء اللاهوتي للتمييز على الظلم الذي نعاني منه، والإجابة على سؤالنا: هل أنتم قادرون على مساعدتنا في الحصول على الحرية؟ لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها مساعدة الشعبين في تحقيق العدالة والسلام والأمن والحب.
- شجع مجتمعك على المشاركة في اتخاذ تدابير ملموسة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، واتخاذ مبادرات هادفة نحو تحقيق السلام والعدالة. شارك في المنظمات الأهلية الفلسطينية للمقاومة السلمية ضد الاحتلال الإسرائيلي. أدع الآخرين للانضمام إلى الحركة السلمية العالمية المكونة من الأفراد والشركات والكنائس، وشارك في سحب الاستثمارات والمقاطعة الاقتصادية والتجارية للاحتلال. إن مفهوم "وقفة حق" في المقاومة السلمية، ليس الانتقام بل وضع حد لعمل الشر، وتحرير كل من الجناة والضحايا من الظلم.



## ملاحظات قسم التحرير:

نشكر جميع الذين ساهموا في إصدار هذه النشرة ودعمها!

آذار ٢٠١٦

أعداد: الأمانة العامة لكايروس فلسطين، بيت لحم

التصميم والإخراج: **IDEAS** للتصميم الجرافيكي وخدمات الطباعة، بيت لحم

صور: شكر خاص للسيد ريان رودريك بيلر على دعمه الكبير والمستمر لكايروس فلسطين من خلال المساهمة بصوره الخاصة [www.ryanrodrickbeiler.com](http://www.ryanrodrickbeiler.com)

نقدر بامتنان مساهمة غبطة البطريك ميشيل صباح، ونيافة المطران عطا الله حنا، ونصار إبراهيم، ومؤسسة الدفاع عن الأطفال في فلسطين، والقس الدكتور منذر إسحاق، ومركز الميزان، ومعهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج)، والقس الدكتور يوحنا كنتاشو، ومركز بديل، ومؤسسة الحق، والقس الدكتور متري الراهب

تحرير النص: سارة مكاري وتينا وايتهيد

الترجمة: السيد قسطندي شوملي والسيد خليل توما



## كايروس فلسطين - وقفة حق

بيت لحم، فلسطين

بواسطة دار الندوة الدولية

صندوق بريد ١٦٢

هاتف: +٩٧٢ ٢ ٢٧٦ ٤٨٧٧

فاكس: +٩٧٢ ٢ ٢٧٧ ٠٠٤٨

بريد الكتروني: [kairos@kairospalestine.ps](mailto:kairos@kairospalestine.ps)

الصفحة الالكترونية: [www.kairospalestine.ps](http://www.kairospalestine.ps)

[www.facebook.com/kairospalestine](https://www.facebook.com/kairospalestine)

[KairosPalestine#](https://twitter.com/KairosPalestine#)



# كايروس فلسطين وقفة حق

كلمة إيمان  
ورجاء ومحبة  
من قلب المعاناة الفلسطينية



نقول اليوم كلمتنا انطلاقاً من  
إيماننا المسيحي وإنتمائنا الفلسطيني،  
هل تقدر أن تساعدونا على استعادة حريتنا؟  
وبذلك فقط تساعدون الشعبين على التوصل  
إلى العدل والسلام والأمن والمحبة

[www.kairospalestine.ps](http://www.kairospalestine.ps)